

Distr.
GENERAL

A/50/422
21 September 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الخمسون

البند ٩٨ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*

البيئة والتنمية المستدامة: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

الإجراءات التي اتخذتها أجهزة منظومة الأمم المتحدة
ومؤسساتها وهيئاتها لتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية
المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

تقرير الأمين العام

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٣	٤ - ١	مقدمة
٣	٢ - ١	ألف - معلومات أساسية
٣	٤ - ٣	باء - منهجية التقرير وهيكله
٤	١٦٤ - ٥	أولا - الخطط والبرامج
٤	٦٦ - ٥	ألف - الأمم المتحدة
١٨	٨٤ - ٦٧	باء - الصناديق والبرامج
٢٣	١٣٨ - ٨٥	جيم - الوكالات المتخصصة
٣٦	١٦٤ - ١٣٩	دال - اللجان الإقليمية

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٤٢	١٩١ - ١٦٥ الترتيبات المؤسسية - ثانيا
٤٢	١٦٩-١٦٥ ألف - الأمم المتحدة
٤٣	١٧٣ - ١٧٠ باء - الصناديق والبرامج
٤٤	١٨٦-١٧٤ جيم - الوكالات المتخصصة
٤٧	١٩١ - ١٨٧ دال - اللجان الإقليمية
٤٨	١٩٨ - ١٩٢ ثالثا - ملاحظات ختامية
٥١ المرفق قائمة المنظمات التي استجابت لطلب تقديم مدخلات لهذا التقرير

مقدمة

ألف - معلومات أساسية

١ - عقد المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في بريدجتاون، بربادوس، في الفترة من ٢٦ نيسان/أبريل إلى ٦ أيار/مايو ١٩٩٤. ونظرت الجمعية العامة في تقرير المؤتمر في دورتها التاسعة والأربعين في إطار البند ٨٩ (هـ) من جدول الأعمال، وأيدت في قرارها ٢٢/٤٩ نتائج المؤتمر بما في ذلك برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٢ - وقد طلبت الجمعية العامة في القرار ذاته إلى الأمين العام، في جملة أمور، أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين تقريراً عن الإجراءات التي اتخذتها أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها لتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وأن يدعو، في هذا الصدد أيضاً، أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها التي لم تنشئ بالفعل جهات تنسيق وغيرها من الآليات المماثلة، إلى أن تنظر في القيام بذلك من أجل تمكينها من الاستجابة بفعالية لدى تنفيذ برنامج العمل. وقد أعد هذا التقرير استجابة لذلك الطلب. وكما هو مطلوب في الفقرة ١٢٨ من برنامج العمل، قدم إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والأربعين تقرير (A/49/425 و Add.1)؛ والتقرير الحالي عبارة عن استكمال إضافي وليس فيه تكرير لأي معلومات سبق أن تضمنها التقرير السابق.

باء - منهجية التقرير وهيكله

٣ - ومن أجل جمع المعلومات اللازمة لإعداد التقرير، دعت الأمانة العامة مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها إلى تقديم معلومات عن الإجراءات التي اتخذتها لتنفيذ برنامج العمل، كما طلبت إلى المؤسسات والوكالات التي لم تكن قد فعلت ذلك فعلاً وقت إعداد التقرير السابق أن تقدم معلومات عن أي ترتيبات مؤسسية محددة قد اتخذتها لتنفيذ برنامج العمل. وقد استجابت غالبية المؤسسات التي تم الاتصال بها لطلب الأمانة العامة وترد قائمة بها في المرفق. وقد استجاب منذ ذلك الحين عدد من المؤسسات والهيئات التي لم يشملها التقرير السابق فقدمت المعلومات المطلوبة وبذلك أدرجت في هذا التقرير لأول مرة.

٤ - وينقسم التقرير إلى ثلاثة فصول: ويقدم الفصل الأول تفاصيل الخطط والبرامج التي اعتمدها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها لتنفيذ برنامج العمل؛ ويستعرض الفصل الثاني الترتيبات المؤسسية التي اتخذت بالفعل أو يعتزم اتخاذها لدعم هذا التنفيذ؛ أما الفصل الثالث فيقدم ملاحظات ختامية. ويرد في الإضافة (A/50/422/Add.1) معلومات عن مشاريع محددة، يترتب عليها فيما يبدو آثار بالنسبة لتطوير البرامج وتحسينها باستثناء المشاريع النموذجية أو المشاريع التجريبية الأخرى.

أولا - الخطط والبرامج

ألف - الأمم المتحدة

١ - إدارة تنسيق السياسات والتنمية الاقتصادية

٥ - يسند برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية، في الفقرة ١٢٣، إلى إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بالأمانة العامة للأمم المتحدة، المهمة الرئيسية المتمثلة في توفير الدعم بخدمات الأمانة بغية تسهيل تنفيذه الفعال.

٦ - وقد ركزت الإدارة اهتمامها في آن واحد على إقامة الآليات المؤسسية المناسبة لتنسيق عملية التنفيذ ورصدها واستعراضها، ورصد التنفيذ الموضوعي لبرنامج العمل؛ وإعداد التقارير النظامية للجمعية العامة ولجنة التنمية المستدامة؛ وتنظيم اجتماعات أفرقة الخبراء المعنية بقضايا محددة تتعلق بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، كما طُلب في قراري الجمعية العامة ١٢٢/٤٩ و ١٠٠/٤٩ و/أو برنامج العمل.

٧ - وتقوم بتنفيذ المهام المذكورة أعلاه وحدة شؤون الدول الجزرية الصغيرة النامية بشعبة التنمية المستدامة التابعة للإدارة. وفيما يتعلق بالتنسيق على نطاق المنظومة، وجهت الإدارة اهتمام لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات إلى الأعمال الناشئة عن برنامج العمل. وقد أولت اللجنة في اجتماعها السادس (جنيف، ١٢-١٤ تموز/يوليه ١٩٩٥) الاعتبار لهذه المسألة، تمشيا مع الفقرة ١٢٢ من برنامج العمل. وبناء على توصيات الإدارة بتت اللجنة في آليات هذا التنسيق. وأيدت اللجنة توصيات الإدارة بإدراج الجوانب الموضوعية لبرنامج العمل في الآليات المشتركة بين الوكالات المنشأة لتقديم التقارير إلى لجنة التنمية المستدامة عن تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١^(٧). وقررت اللجنة أن توسع النظام القائم لمديري المهام ليشمل جميع المجالات الموضوعية لبرنامج العمل التي تتوافق مع الموضوعات المحددة لجدول أعمال القرن ٢١، وطلبت إلى مديري المهام أن يدرجوا في تقاريرهم فرعا مستقلا عن الدول الجزرية الصغيرة النامية. وبالإضافة إلى ذلك، عين مديرو مهام جدد لمجالات برنامج العمل التي لا يشملها جدول أعمال القرن ٢١، وهي: السياحة والنقل البحري، والنقل الجوي، وموارد الطاقة، والكوارث الطبيعية والبيئية، والاتصالات السلكية واللاسلكية.

٨ - وستواصل الإدارة الاضطلاع بدور جهة الاتصال مع مديري المهام التابعين للجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات وجهات التنسيق داخل مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة، من أجل كفالة تنفيذ وتنسيق برنامج العمل على نطاق المنظومة، وإعداد ورصد جميع التقارير التي يلزم تقديمها إلى الجمعية ولجنة التنمية المستدامة والهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة الأخرى.

٩ - كما تم تناول طرائق التنسيق المؤسسية على الصعيد الإقليمي وذلك بمشاركة من الإدارة. ودعي إلى عقد اجتماعات لبحث قضايا التنسيق الهامة وتقرير الأولويات، وذلك من قبل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ: اجتماع الهيئة الخاصة المعنية ببلدان المحيط الهادئ الجزرية النامية، (٢٠ و ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٥) ومن قبل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اجتماع خبراء منطقة الكاريبي المعني بتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (١٧ - ١٩ أيار/مايو ١٩٩٥) وقدمت الإدارة في هذه الاجتماعات بيانات موجزة للتعريف بالقضايا والأعمال الناشئة عن برنامج العمل.

١٠ - ودعت الإدارة إلى عقد اجتماع للدول الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة وممثلي المؤسسات والهيئات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة وغير التابعة لها في أيار/مايو ١٩٩٥، وبحث في هذا الاجتماع قضايا التنفيذ والتنسيق وتحديد أولويات فورية.

١١ - واضطلعت الإدارة بإعداد منشور عنوانه المصادر المختارة لتمويل المشاريع البيئية المتاحة للدول الأعضاء في تحالف الدول الجزرية الصغيرة، لكي تستخدمه الحكومات والمجموعات أو المؤسسات المهمة الأخرى؛ وسيصدر ذلك المنشور قريباً بوصفه من منشورات الأمم المتحدة، وسينقح ويستكمل في المستقبل حين تتوافر معلومات إضافية.

١٢ - وبالإضافة إلى التقرير الحالي شرعت الإدارة، متصرفة بناء على الولاية الواردة في الفقرة ١٢٠ من برنامج العمل، في إعداد تقرير عن أنشطة المانحين الراهنة في دعم التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ليقدمه الأمين العام إلى لجنة التنمية المستدامة في دورتها الرابعة، حين تضطلع اللجنة باستعراض أولي للتقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، الذي بدأت الإدارة أعماله التحضيرية من خلال لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات. وستقوم الإدارة بإعداد التقرير المذكور بالتعاون مع لجنة المساعدات الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وهيئات الأمم المتحدة الأخرى.

١٣ - وفي إطار إعداد التقارير المواضيعية للدورة المذكورة أعلاه عكفت الإدارة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، على إعداد تقرير شامل عن التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٤ - وهناك قضية كبيرة الأهمية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية وقد طلبها برنامج العمل بوجه خاص وتمثل في وضع وإنشاء مؤشر لقابلية التأثر. والعمل جار في الإدارة في الوقت الراهن للدعوة، بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، إلى عقد اجتماع للخبراء، من داخل منظومة الأمم المتحدة ومن خارجها، بشأن طرق وضع هذا المؤشر. وستقدم استنتاجات وتوصيات اجتماع الخبراء المذكور إلى الدورة الرابعة للجنة. وسيبدأ الوضع الفعلي لذلك المؤشر بعد ذلك مع أخذ توصيات اللجنة في الاعتبار.

١٥ - وتعتزم الإدارة أن تبدأ العمل في تجميع معلومات/قاعدة بيانات عن الدول الجزرية الصغيرة النامية لكي يستخدمها مديرو المهام والأطراف المهمة الأخرى ولربطها بقواعد البيانات المماثلة التي تحتفظ بها المنظمات الأخرى.

١٦ - ويعني جانب هام من عمل الإدارة في رصدها وتنسيقها للأنشطة بإشراك عدد من المنظمات غير الحكومية الرئيسية في تنفيذ برنامج العمل. وقد أقامت الإدارة حواراً مع عدة منظمات غير حكومية رئيسية بشأن أنشطتها المحددة التي تجمع بين عقد حلقات دراسية ومؤتمرات بشأن جوانب مختارة من برنامج العمل والتنفيذ الفعلي لأحكام محددة من برنامج العمل.

٢ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

١٧ - يواصل الأونكتاد الاضطلاع بالأنشطة الواردة السابق ذكرها (انظر A/49/425 و Add.1): كما أن الأنشطة المزمعة الواردة في الوثيقة المذكورة هي الآن قيد التنفيذ.

١٨ - وكما ذكر من قبل (انظر A/49/425)، سيضطلع الأونكتاد بمزيد من الأنشطة - في مجالات العلم والتكنولوجيا، وتنمية الموارد البشرية، والتعاون الاقتصادي الإقليمي، وبناء القدرات المؤسسية، وقياس قابلية تأثر البلدان الجزرية الصغيرة النامية - عندما تعزز قدرته، كما أوصى بذلك في الفقرة ١٢٧ من برنامج العمل.

١٩ - ودعت الجمعية العامة، لجنة التنمية المستدامة في القرار ١٠٠/٤٩، إلى عقد اجتماع خلال دورتها في عام ١٩٩٦ لفريق رفيع المستوى لبحث التحديات التي تواجه البلدان الجزرية النامية، ولا سيما في مجال التجارة الخارجية، ومساعدة اللجنة في استعراضها لتنفيذ برنامج العمل. ومن المقرر أن يقوم الأونكتاد بتنظيم اجتماع الفريق بالتعاون مع لجنة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة.

٣ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة

٢٠ - أدرج برنامج الأمم المتحدة للبيئة كثيراً من احتياجات وأوجه الضعف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية في برنامج عمليه للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧، الذي اعتمد في الدورة الثامنة عشرة لمجلس إدارة البرنامج في أيار/مايو ١٩٩٥.

٢١ - وقد رحب المجلس، بصورة أخص، في مقرره ٣٤/١٨ المتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية، بالإجراءات التي اتخذها المدير التنفيذي حتى ذلك الحين، بما في ذلك إنشاؤه جهة تنسيق وقوة عمل داخل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لتنسيق أنشطة البرنامج ذات صلة ببرنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وحث المدير التنفيذي على ضمان إيلاء الاهتمام الكافي لاحتياجات

البلدان الجزرية الصغيرة النامية وأوجه ضعفها، وذلك عند تنفيذ برنامج العمل الذي وافق عليه مجلس الإدارة؛ وشجع على اتباع نهج متكامل داخل برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتناول القضايا ذات الصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية، عن طريق الاستفادة من فرقة العمل وإشراكها بصورة فعالة في وضع البرنامج والسياسات على السواء.

٢٢ - يولي برنامج العمل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ الأولوية لترجمة برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية إلى آليات، يمكنها أن تساعد الدول الجزرية الصغيرة النامية على وضع سياسات واستراتيجيات لتحقيق تنمية إنسانية وبشرية مستدامة. ومع أن برنامج العمل لا يزال موضوع مزيد من التطوير والمراجعة، فقد حدد العناصر البرنامجية التالية، التي ستولى فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية اعتباراً خاصاً: (أ) العناية بالمياه العذبة، والبيئتين الساحلية والبحرية؛ و (ب) العناية بالموارد البيولوجية.

٢٣ - ويعترف برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأن تحديات التنمية التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية لا يمكن التصدي لها إلا بنهج متكامل لإدارة الأنشطة البشرية وقاعدة الموارد الداعمة لها. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) بذل جهد مشترك لتعزيز إدارة متكاملة للجزر في الدول الجزرية الصغيرة النامية، مع إقامة علاقات أوثق ببرامج هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الأهداف المماثلة.

٢٤ - ترد أنشطة وبرامج برنامج الأمم المتحدة للبيئة الحالية والمزمعة أدناه، في كل من مجالات الأولوية لبرنامج العمل. ولا ترد، أدناه سوى المعلومات التي أضيفت إلى تلك الواردة في التقرير السابق (A/49/475). وستستمر، بوجه عام، أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، التي أبلغ عنها في تقارير سابقة، ولكن بمستويات تمويل مخفضة، بسبب تخفيض عام في صندوق البيئة.

(أ) تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحار

٢٥ - اشترك برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية في رعاية الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ. وأعد تقريراً خاصاً لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الاطارية المتعلقة بتغير المناخ في عام ١٩٩٥، وسيتاح تقرير تقييم ثان في فترة لاحقة من عام ١٩٩٥. وستكون المعلومات المقدمة عن طريق الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ ذات قيمة كبرى للدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما المعلومات المتعلقة بقابلية تأثر الدول المذكورة بارتفاع مستوى سطح البحر وآثاره. وتقدم التقارير معلومات أساسية للتمكين من وضع استراتيجيات تكييفية فعالة.

٢٦ - وسيبدأ في أنتيغوا وبربودا مشروع خاص يتعلق بآثار تغير المناخ وتقييم عمليات التكيف. وسيضطلع بالأنشطة التالية: (أ) تقييم قابلية التأثر على نطاق البلد بأكملها؛ (ب) دراسات متعمقة في مناطق وقطاعات محددة بوصفها قابلة للتأثر بصورة خاصة؛ (ج) تحديد واختبار خيارات التكيف. وسيساعد هذا

النشاط دولاً جزرية صغيرة نامية أخرى على وضع استراتيجيات واتخاذ تدابير شاملة لتسهيل التكيف بتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر عن طريق استحداث أدوات وخطط للإدارة.

٢٧ - وتشمل الأنشطة الراهنة والمزمعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ضمن مجال الأولوية هذا أيضاً: (أ) عدداً من دراسات الحالة القطرية والمحددة الموقع في منطقة المحيط الهادئ الجنوبية الغربية، ومناطق الهند - شرق أفريقيا، والكاريبي دون الإقليمية، بشأن قابلية تأثر دول منتقاة من الدول الجزرية الصغيرة النامية، بتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر وما يترتب على ذلك من آثار اجتماعية واقتصادية؛ (ب) وإعداد وتطبيق نظام لدعم المقررات يتيح لمحلي السياسات توقع المخاطر المرتبطة بتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر في البلدان الجزرية الصغيرة النامية واستكشافها والتصدي لها.

(ب) الكوارث الطبيعية والبيئية

٢٨ - ستواصل فرقة العمل المشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل، المعنية بتواصل الإغاثة والتنمية تناول مجموعة واسعة من القضايا المتصلة بالكوارث في مجال البيئات الطبيعية والتي هي من صنع الإنسان، بما في ذلك كثير من المسائل ذات الأهمية الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل العوامل الخاصة لقابلية تأثرها للخطر. ويعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة مع هيئات دون إقليمية، مثل البرنامج البيئي الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ، وبرنامج البيئة التعاوني لجنوب آسيا، وبرنامج البيئة لمنطقة الكاريبي، في تعزيز رسم خرائط المناطق القابلة للتأثر (انزلاق الأرض، المناطق المعرضة للفيضانات) بوصفها وسيلة للتخطيط والتأهب لآثار الكوارث.

(ج) إدارة النفايات

٢٩ - تشمل الأنشطة التي يجري فيها النظر حالياً، في سياق برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، ما يلي: (أ) إعداد كتيب عن إنتاج أنظف في الدول الجزرية الصغيرة النامية، يستهدف إثارة الوعي وتقديم معلومات وأمثلة عملية عن الحلول التكنولوجية للتوصل إلى إنتاج أنظف؛ (ب) تدريب حلقات عمل المدربين على نظم الإدارة البيئية للدول الجزرية الصغيرة النامية. وستكمل الأنشطة الواقعة في إطار مجال الأولوية هذا أنشطة مماثلة في إطار مجالي أولوية "الموارد الساحلية والبحرية" و "موارد المياه العذبة".

(د) الموارد الساحلية والبحرية

٣٠ - استناداً إلى أنشطة سابقة وعلى أساس تقييمات نوعية وكمية لحجم التلوث الساحلي والبحري من مصادر واقعة في البر في منطقة شرق أفريقيا دون الإقليمية، بما في ذلك جزر القمر وسيشيل، سيؤدي الإضطلاع المزمع باستعراض شامل إقليمي واستراتيجية إقليمية إلى تنفيذ أنشطة إضافية شتى، مثل برامج الرصد. وهناك حالياً قيد الإعداد دراسة ساحلية لجزر القمر الكبرى، ستسفر عن وضع استراتيجية متكاملة للمنطقة الساحلية في نهاية عام ١٩٩٥. وفي سياق برنامج عمل الأمم المتحدة للبيئة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، من المرتقب أن تدرج جزر القمر مشاريع إرشادية أو مشاريع نموذجية في الإدارة المتكاملة

للجزر. وستكون المشاريع الإرشادية متصلة اتصالاً وثيقاً بأنشطة مماثلة في إطار مجال الأولوية "موارد المياه العذبة".

٣١ - وتشمل الآن أنشطة التقييم البيئي وإدارة المعلومات المبلغ عنها سابقاً إنشاء مختبر تحليل جغرافي، ضمن جامعة جنوب المحيط الهادئ، وسيساعد ذلك على تنمية مهارات تحليل البيانات وتطبيقها في غرب المحيط الهادئ. وتتصل مهارات التحليل الجغرافي، ونظم المعلومات البيئية وأنشطة تقييم البيئة المحددة في إطار مجال الأولوية هذا أيضاً بمجالات الأولوية التالية "موارد المياه العذبة"، و "موارد الأراضي"، و "موارد السياحة"، و "موارد التنوع البيولوجي"، و "المؤسسات الوطنية والقدرة الإدارية" و "المؤسسات الإقليمية والتعاون التقني".

(هـ) موارد المياه العذبة

٣٢ - ستوسّع أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال الأولوية هذا بحيث تشمل عدداً أكبر من دراسات التشخيص في الدول الجزرية الصغيرة النامية ووضع خطط العمل للإدارة المتكاملة لموارد المياه العذبة، السليمة بيئياً، في إطار التنمية المستدامة. ومع التسليم بالصلات الحقيقية القائمة بين المياه العذبة ومياه البحار في الدول الجزرية الصغيرة النامية، وما للدورة الهيدرولوجية من دور تكامل، ستكمل أنشطة مكافحة التلوث وإدارة الموارد المرتبطة بالمياه العذبة أنشطة مماثلة تقع في إطار مجالات أولوية برنامج العمل المعنون "الموارد الساحلية والبحرية" و "المؤسسات الوطنية والقدرة الإدارية".

(و) الموارد من الأراضي

٣٣ - يخطط برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالاشتراك مع، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) ومعهد البحوث في جنوب المحيط الهادئ، والإرشاد والتدريب في مجال الزراعة وخطط "البرنامج البيئي الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ"، رهنا بتوفر الموارد، لتنفيذ مشروع لتزويد الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة جنوب المحيط الهادئ دون الإقليمية بمعرفة محسّنة لتقييم الموارد الطبيعية وتحليل النظم البيئية بالاستناد إلى قاعدة البيانات الرقمية العالمية للتربة والأرض/نظام المعلومات الجغرافية. ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع الموثل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتنسيق الأنشطة في منطقة الكاريبي، في مجال إدارة المعلومات البيئية، وعلى وجه التخصيص بإعداد نظام المعلومات الجغرافية، لتخطيط استخدام الأراضي، وتنمية المستوطنات على نحو مستدام بيئياً.

(ز) الموارد السياحية

٣٤ - تشمل الأنشطة الجديدة، قيد النظر حالياً في سياق برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، ما يلي: (أ) حلقات عمل تدريبية بشأن الإدارة البيئية للفنادق؛ (ب) حلقات عمل تدريبية عن أشكال تنمية السياحة السليمة بيئياً. وسيستند هذان النشاطان أساساً إلى برامج قائمة سيجري تعديلها لتلبية ما للدول الجزرية الصغيرة النامية من احتياجات خاصة وأوجه ضعف. وهناك أنشطة أخرى تتصل بالسياحة في إطار مجالي الأولوية "الموارد الساحلية والبحرية" و "موارد المياه العذبة".

(ح) المؤسسات الإقليمية والتعاون التقني

٣٥ - ستدرج أنشطة البرنامج الجارية في هذا المجال مكافحة تلوث المياه من مصادر قائمة في البر، ضمن الأولويات البرنامجية لعام ١٩٩٥ من الاستراتيجية الدولية للمياه لمرافق البيئة العالمية، الذي يُعد برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، وكالات منفذة له. وقد يكون ذلك خطوة هامة في مساعدة البرنامج وغيره من الوكالات على التصدي لمشاكل الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٦ - وفي مجالات البرامج التالية: "موارد الطاقة"، و "موارد التنوع الحيوي"، و "العلم والتكنولوجيا"، و "تنمية الموارد البشرية" و "المؤسسات الوطنية والقدرات الإدارية"، ستستمر أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بلا تغيير (انظر A/49/425). وترد في إضافة (A/50/422/Add.1) معلومات إضافية عن الأنشطة المحددة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال المؤسسات الوطنية والقدرات الإدارية.

٤ - مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

٣٧ - يعطي مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) الأولوية العليا لدعم جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية الرامية إلى وضع استراتيجيات لتكامل ادارة أنشطتها الاقتصادية والاجتماعية ومواردها الطبيعية والبيئة. وتركز أنشطة الموئل في مجال البحث والتطوير على إعداد وتطبيق صكوك للتخطيط والادارة في مجالات رئيسية من مجالات تنمية الدول الجزرية الصغيرة النامية، من قبيل استخدام الأرض وتخطيط المستوطنات؛ وتوفير الهياكل الأساسية؛ والتقليل من النفايات إلى أدنى حد ومكافحة التلوث؛ والتخفيف من حدة آثار الكوارث الطبيعية والبيئية. ويوجه جزء كبير من إمكانيات الموئل في مجال بناء القدرات وتقديم الدعم المباشر فيما يتعلق بمسائل المستوطنات نحو أنشطة التعاون التقني في الدول الجزرية الصغيرة النامية. والموئل نشط بوجه خاص في تنفيذ برامج الدعم التقني في بلدان البحر الكاريبي ومناطق المحيط الهادئ دون الإقليمية.

٣٨ - ويجري النظر في المسائل المتصلة بتنمية المستوطنات بصفة مستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، في إطار العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، المقرر عقده في اسطنبول، في حزيران/يونيه ١٩٩٦. وستشكل هذه المسائل عنصرا هاما في إعلان المبادئ وخطة العمل العالمية اللذين سيعتمدهما الموئل الثاني.

(أ) تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر

٣٩ - يتعاون الموئل مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إعداد دراسات حالة ومواد تدريب بشأن أثر تغير المناخ على سكان المناطق الساحلية والمستوطنات البشرية. وستشارك دول جزرية صغيرة نامية مختارة في الأنشطة الأولى للمشروع الذي سيركز على منطقة الهند - شرق افريقيا دون الاقليمية. ومن المأمول أن يؤدي نجاح المشروع إلى تنفيذ برنامج أوسع نطاقا لبناء القدرات في مناطق ودول جزرية صغيرة نامية أخرى.

(ب) الكوارث الطبيعية والبيئية

٤٠ - يقدم الموئل الدعم لعدة دول جزرية صغيرة نامية في البحر الكاريبي في مجال تطبيق قوانين ومعايير البناء المصممة خاصة للمناطق المعرضة للزلازل والأعاصير. ويجري الآن تطبيق قوانين ومعايير عامة، وضعت في إطار برنامج سابق للموئل، على بلدان محددة في منطقة البحر الكاريبي كجزء من برنامج تعاوني مع منظمة الدول الأمريكية ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي.

٤١ - وفي أعقاب إنشاء فرقة العمل المشتركة بين الموئل وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والمعنية بتواصل الإغاثة والتنمية، يقوم الموئل بإنشاء وحدة لإدارة الكوارث لدعم أنشطته التنفيذية المتصلة باتقاء الكوارث وبالتعمير في مناطق المستوطنات البشرية. وسوف تتناول أنشطة الوحدة مسائل محددة تتصل بسهولة تعرض الدول الجزرية الصغيرة النامية للكوارث الطبيعية والتكنولوجية.

(ج) إدارة النفايات

٤٢ - يقوم الموئل بتنفيذ عدة أنشطة بحثية ميدانية بشأن إدارة البلديات للنفايات الصلبة في البلدان النامية. وتأخذ المشاريع التجريبية في الاعتبار الخصائص المحددة للدول الجزرية الصغيرة النامية فيما يتعلق بتولد النفايات والتخلص منها، والنظم الأيكولوجية الهشة، وقاعدة الموارد المحدودة، والعزلة الجغرافية، والموارد البشرية الشحيحة. وتشكل الاستراتيجيات المتعلقة باستغلال الموارد والإنعاش بصفة مستدامة وبتقليل النفايات إلى أدنى حد جزءاً لا يتجزأ من هذه الأنشطة. ولتنمية القدرات المحلية واستغلالها إلى أقصى حد، تركز المشاريع التجريبية على تعزيز القطاع الخاص ومشاركة المجتمعات المحلية في إدارة النفايات.

٤٣ - وتعمل المكاتب الإقليمية لبرنامج الإدارة الحضرية، بنشاط، على تشجيع إجراء مشاورات وطنية بشأن خدمات المرافق الصحية وخدمات الهياكل الأساسية البيئية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد أجرى مكتب الإدارة الحضرية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقييماً لاحتياجات بلدان منطقة البحر الكاريبي في مجال إدارة النفايات الصلبة. ويقوم المكتب ببرمجة إجراء مشاورات وطنية للمتابعة. أما المكتب الإقليمي لبرنامج الإدارة الحضرية لآسيا والمحيط الهادئ فيقدم الدعم للدول الجزرية في المحيط الهادئ في مجال إجراء مشاورات وطنية بشأن الإدارة الحضرية والاصحاح البيئي.

٤٤ - ونتيجة لما قام به الموئل وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من استعراض لحالات إدارة النفايات في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بدأ الموئل والبرنامج في إعداد اقتراح لمشروع عالمي بشأن التقليل من النفايات إلى أدنى حد ومنع التلوث في البلدان الجزرية الصغيرة النامية. ويركز الاقتراح على أمور منها تعزيز القدرات والمؤسسات الإقليمية والوطنية لتقليل النفايات إلى أدنى حد ومكافحة التلوث؛ وادخال تقنيات الرصد ومراجعة الحسابات؛ ونقل التكنولوجيا وإنتاج أدوات للإحالة إلى مصادر المعلومات؛ واستحداث أدوات إدارية من خلال التطبيقات الميدانية. ومن المتوخى أن يقدم الاقتراح النهائي لتمويله من جانب مرفق البيئة العالمية.

(د) الموارد الساحلية والبحرية

٤٥ - يتعاون المركز مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في مجال إعداد خطط موحدة لإدارة المستوطنات والمناطق الساحلية في سانت فنسنت وجزر غرينادين. ويعمل المشروع على وضع مبادئ توجيهية وأدوات إدارية لإدراج اعتبارات المناطق البحرية والساحلية في تخطيط المستوطنات. ومن المتوقع أن يعاد تطبيق الأدوات الإدارية التي سيقوم باستحداثها المشروع في دول جزرية صغيرة نامية أخرى.

(هـ) موارد الأراضي

٤٦ - للموئل برنامج أنشطة تنفيذية واسع النطاق لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية، في مجال إعداد وتطبيق خطط لاستخدام الأراضي وإدارتها، وصكوك وتشريعات لمراقبة تنمية الأراضي. وتعتبر برامج التعاون التقني للموئل تخطيط استخدام الأراضي جزءاً لا يتجزأ من إدارة التنمية البيئية والوطنية بوجه عام. وتعكف المنظمة حالياً على توسيع نطاق برنامجها للمستوطنات البشرية وما يتصل به من مسائل إدارة البيئة في منطقة البحر الكاريبي بالتعاون مع منظمة دول شرق البحر الكاريبي، والجماعة الكاريبية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويركز البرنامج الجديد على تعزيز الصلات بين إدارة الموارد الطبيعية والبيئة وتخطيط استخدام الأراضي والمستوطنات لأغراض الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.

(و) الموارد السياحية

٤٧ - تؤدي الزيادة الكبيرة في السياحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى تغير أنماط التنمية التقليدية بسرعة، وتشكل ضغوطاً إضافية على قاعدة مواردها وبيئتها. وتدعم أنشطة الموئل التنفيذية إعداد خطط لاستخدام الأراضي وتنمية المستوطنات في الدول الجزرية الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي، مع توجيه اهتمام خاص نحو أثر السياحة على احتياجات استخدام الأراضي وتخطيط المستوطنات والهياكل الأساسية.

(ز) المؤسسات الوطنية والقدرة الإدارية

٤٨ - تهدف الأنشطة التنفيذية الحالية والمزمعة للموئل في الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى بناء قدرة المؤسسات الوطنية على إعداد خطط إنمائية فيما يتعلق باستخدام الأراضي والمستوطنات، ومراقبة التنمية، وتطبيق نظم المعلومات الإدارية. وتوجه مشاريع الموئل اهتماماً متزايداً نحو تعزيز قدرة السلطات المحلية (البلديات) على أداء هذه المهام.

٤٩ - وتشكل المشاورات مع حملة الأسهم المحليين في مجال تنمية المستوطنات جزءاً لا يتجزأ من برامج المساعدة التقنية للموئل. وتهدف المشاورات الوطنية إلى زيادة كفاءة المستوطنات بتشجيع مشاركة القطاع الخاص والمجتمعات المحلية في عمليات الإدارة. كذلك تبذل جهود لإنشاء آليات تنسيق مؤسسية تعمل على إدماج استخدام الأراضي وتخطيط المستوطنات في إدارة التنمية البيئية والوطنية بوجه عام.

(ح) المؤسسات الإقليمية والتعاون التقني

٥٠ - تشمل الأنشطة الحالية والمزمعة للموئل التعاون مع المؤسسات الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي، وهي: جماعة البحر الكاريبي، ومنظمة بلدان شرق البحر الكاريبي، علاوة على مؤسسات بحثية وأكاديمية، من خلال برامج إقليمية ودون إقليمية في مجال تخطيط المستوطنات البشرية وإدارتها. كذلك يتعاون الموئل مع هيئات إقليمية أخرى من قبيل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة الدول الأمريكية، في مجال تنفيذ أنشطة التعاون التقني في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

(ط) العلم والتكنولوجيا

٥١ - أنشأ الموئل قدرة داخلية كبيرة لدعم البلدان في وضع وتطبيق صكوك تقنية فيما يتعلق باستخدام الأراضي وتخطيط المستوطنات. وتمثل نظم المعلومات الجغرافية، ونظم المعلومات البصرية لتخطيط المستوطنات، ومؤشرات إدارة المستوطنات البشرية، بعض التكنولوجيات التي استحدثها الموئل، ويجري نشرها وتطبيقها في الدول الجزرية الصغيرة النامية كجزء من أنشطته التنفيذية.

(ي) تنمية الموارد البشرية

٥٢ - تشمل الأنشطة التنفيذية للموئل في هذا المجال ذي الأولوية برامج تدريب متطورة تقدم من خلال زمالات ودورات وحلقات عمل، وحلقات دراسية ومشاورات بشأن تخطيط المستوطنات والإدارة الانمائية المتكاملة للجزر. وبالنظر إلى قاعدة الموارد البشرية المحدودة للدول الجزرية الصغيرة النامية، يعمل الموئل على تعزيز وتدعيم مؤسسات التدريب الإقليمية والتبادل الأفقي بوصفها عناصر أساسية في ما يضطلع به من أنشطة لتنمية الموارد البشرية.

٥ - المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة

٥٣ - في عام ١٩٩٣، أعد المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة نموذجاً تدريبياً بشأن موضوع "المرأة وإدارة النفايات". ويقدم هذا النموذج نهجاً متكاملًا تجاه إمدادات المياه، والمرافق الصحية وإدارة النفايات، ودور المرأة في تنظيم وإدارة برامج ومشاريع إدارة النفايات. ويتضمن النموذج أمثلة من التجارب الناجحة لما تضطلع به المرأة من دور في خطط إدارة النفايات في بلدان مختلفة، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٥٤ - وفي مجال "موارد المياه العذبة"، أعد المعهد في عام ١٩٩١، وبالتعاون مع الإدارة السابقة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بالأمانة العامة للأمم المتحدة ومركز تورين التابع لمنظمة العمل الدولية في إيطاليا، مجموعة مواد تدريبية متعددة الوسائط بشأن "المرأة وتوفير المياه والمرافق الصحية". وتقدم مجموعة مواد التدريب هذه نهجاً جديداً لتنظيم وإدارة إمدادات المياه من خلال المشاركة في التخطيط لمشاريع توفير المياه والمرافق الصحية وعملياتها التقنية، وصيانتها، وتقييمها وتنفيذها.

٥٥ - كذلك أعطى المعهد أولوية عليا لتشجيع مشاركة المرأة في مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وفقا لمجال "موارد الطاقة" ذي الأولوية. وفي عام ١٩٩٠، أعد المعهد، بالتعاون مع مركز تورين التابع لمنظمة العمل الدولية مجموعة مواد تدريبية بشأن موضوع "المرأة ومصادر الطاقة الجديدة والمتجددة". وتهدف مجموعة المواد التدريبية إلى تعزيز إدماج احتياجات المرأة ومشاركتها في تخطيط مشاريع الطاقة وتنفيذها، وتوجيه اهتمام خاص نحو تنمية مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة واستخدامها. وقد عقد، منذ عام ١٩٩٠ وحتى الوقت الحاضر، سبع حلقات دراسية تدريبية وطنية وإقليمية ودولية.

٥٦ - وفي أعقاب انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، استجاب برنامج المعهد بصورة أكثر مباشرة للمبادئ التوجيهية للمؤتمر وتوصياته. أما التحديات البيئية فينظر فيها داخل إطار مكافحة الفقر والجوع والأمراض، وكفالة تحسين فرص الحصول على التعليم والرعاية الصحية والموارد الانتاجية، مثل المياه والطاقة والتكنولوجيات السليمة بيئيا. وعلى سبيل المثال، أعد المعهد، في عام ١٩٩٤، دليلا تدريبيا شاملا بشأن المرأة وادارة البيئة والتنمية المستدامة. والهدف من هذا الدليل هو مساعدة صناع القرارات ومسؤولي التنمية في تمكين المرأة من القيام بأدوار تتسم بأكثر من المشاركة في مجال التنمية المستدامة وادارة البيئة؛ وإنشاء الروابط المتعددة القطاعات والمتعددة التخصصات بين المرأة والتنمية المستدامة والجوانب البيئية. ويتضمن الدليل أربعة نماذج، هي: (أ) المرأة والصحة البيئية؛ و (ب) المرأة كعامل تغيير في قطاع التنمية؛ و (ج) المرأة كمديرة للبيئة؛ و (د) المرأة والمؤشرات البيئية وبرامج بناء القدرات.

٥٧ - وعلى الرغم من أن أنشطة المعهد البحثية والتدريبية، في إطار المجالات البرنامجية المذكورة أعلاه، ذات نطاق عالمي، فإن بالإمكان تطبيق توصياته الرئيسية، وما تقترحه من تحليلات واستراتيجيات، على المشاكل البيئية والإنمائية التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيسعى المعهد، في برنامج عمله للفترة ١٩٩٦-١٩٩٨، للحصول على أموال خاصة للقيام بالتدريب في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٦ - جامعة الأمم المتحدة

٥٨ - أنشأت جامعة الأمم المتحدة شبكة الجزر الصغيرة لتعزيز البحوث المتصلة بالجزر الصغيرة وربطها ببعضها. وتضم هذه الشبكة الأوساط الأكاديمية. وتعالج جامعة الأمم المتحدة، بصفتها منظمة مستقلة ذاتيا، مشاكل صعبة بالتعاون الوثيق مع جامعات العالم، كما تطور برامج البحث والتدريب بغية التصدي لأحدث المسائل التي تنطوي عليها التنمية المستدامة في الجزر الصغيرة. أما وظائف شبكة الجزر الصغيرة فهي كالتالي:

(أ) إقامة شبكة تربط بين المجتمع الأكاديمي العالمي وإنشاء صلات بين العلماء بغية تعزيز الدور الأكاديمي في عملية التنمية المستدامة عن طريق تيسير زيادة التواصل بين العلماء والمنظمات المهتمين في سبيل تعزيز البحث والتدريب ونشر المعلومات المتصلة بالجزر الصغيرة؛

(ب) تحقيق التكامل بين الأبحاث المتعلقة بالجزر الصغيرة والتنمية المستدامة وذلك برعاية شبكة عالمية من العلماء، والحد من التداخل بين الأبحاث، وتعزيز التعاون في جهود البحث حيثما كان ذلك ممكناً؛

(ج) إنشاء قاعدة معلومات للجزر الصغيرة تكون بمثابة دليل مرجعي للعلماء والمنظمات ونتائج الأبحاث المتصلة بالجزر الصغيرة والتنمية المستدامة؛

(د) نشر المعلومات وإتاحتها للهيئات المسؤولة التابعة للأمم المتحدة أو الحكومية، وكذلك لمقرري السياسات والحكومات المانحة والمتلقية ذات الصلة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، والشركات، والمنظمات غير الحكومية، من أجل توفير إدارة بيئية فعالة وإدارة فعالة للأخطار ووضع استراتيجيات حكومية فعالة للتنمية المستدامة على الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي؛

(هـ) تنظيم حلقات دراسية إلكترونية وتكوين هيئة من العلماء يمكن أن تضطلع بدور النخبة المفكرة العالمية بغية اختبار الأفكار والمفاهيم والمسائل واقتراحات البحث ومشاريع التنمية الجديدة المتصلة بمسائل تنمية الجزر الصغيرة وتقديم مساهمة علمية فيها.

٥٩ - وتضم أنشطة البحث والتدريب مناظير إقليمية وعالمية، كما تركز بشكل عام على الإدارة والحكم البيئيين. والهدف من أنشطة هذه الشبكة هو توفير منهجيات البحث، والتدريب من أجل إعداد ودعم وتعزيز التخطيط للسياسات الإنمائية وإدارتها على نحو شامل ومتكامل. وهذه المجموعة المقترحة من الأنشطة التي تعتمدها جامعة الأمم المتحدة تنفيذها، استمدت زخمها من دراسة مسارات العمل التي أوصى بها جدول أعمال القرن ٢١، والنتائج التي تمخض عنها المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وستركز أنشطة الشبكة على ثلاثة مجالات مواضيعية رئيسية:

أولا

النقل المناسب للتكنولوجيا والتدريب

ستعتمد جامعة الأمم المتحدة، كخطوة أولى، إلى تجميع البيانات والتكنولوجيا المتاحة في أوكيناوا، اليابان، للوقوف على نوعية التكنولوجيا المتاحة للجزر الصغيرة، وعلى كيفية نقل هذه التكنولوجيا، بما في ذلك عن طريق المساعدة الإنمائية الرسمية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستبقى جامعة الأمم المتحدة على اتصال بمركز نقل التكنولوجيا البيئية في أوساكا التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولا سيما في مجال التكنولوجيا المتصلة بالمياه.

وكخطوة ثانية، ستشجع الجامعة تطوير وتنفيذ مفهوم الانبعاثات المعدومة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا وتطويرها. وتستند هذه الخطوة إلى مشروع الجامعة للانبعثات المعدومة، وهي تركز في المقام الأول على تخمير البجعة وإعادة هيكلة صناعة السكر.

ثانيا

الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية

تدير الجامعة برامج رئيسية تتعلق بإدارة الأراضي وإدارة أخطار الكوارث الطبيعية، سيجرى توسيع نطاقها ليشمل الجزر الصغيرة. لا سيما وأن ما تقوم به الجامعة لتلبية احتياجات العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية له تطبيقات خاصة للجزر الصغيرة. وسيركز هذا النهج على تدريب المدربين والتأهب لمواجهة الأخطار.

ثالثا

القانون البيئي وتسيير شؤون البيئة

يشكل تسيير شؤون البيئة مجالا رئيسيا تعمل فيه الجامعة في إطار برنامجها البيئي. ويركز المشروع الجاري إعداده بشكل رئيسي على جزر منطقة المحيط الهادئ، وهو يعنى بوضع أطر جديدة للتعاون الإقليمي بين الجزر الصغيرة بغية تعزيز التنمية المستدامة. وتحظى آليات التعاون فيما بين هذه الجزر في مجالات السياحة ومصائد الأسماك والطاقة والسكان/الهجرة وإدارة التصدير/الاستيراد باهتمام رئيسي. وستعمل الجامعة في هذا المجال مع المؤسسات الرئيسية في المنطقة.

٦٠ - وتكتمل الأنشطة المذكورة أعلاه بإدراج مجالين آخرين مترابطين من مجالات عمل الجامعة، هما:

(أ) بناء القدرة الأكاديمية والتعليم، وهو مجال يعنى بدعم تطوير المؤسسات الأكاديمية وبناء قدرتها على توفير تعليم فعال فيما يتصل بالمسائل البيئية؛

(ب) إقامة مجموعة من منتديات الجزر الصغيرة، تعنى بتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي، والاستخدام الفعال للموارد من أجل تحقيق تنمية مستدامة.

٦١ - وفي حين تركز الشبكة التي أنشأتها الجامعة للجزر الصغيرة على المجتمع الأكاديمي، فهي ستشتمل أيضا على مهمة للتثقيف العام باطلاع المنظمات غير الحكومية المحلية على الجهود التي تبذل في مجال البحوث ونتائجها وذلك عن طريق الوسائل الالكترونية والسمعية البصرية وغيرها من الوسائل.

٧ - العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية/إدارة الشؤون الإنسانية

٦٢ - عهدت الجمعية العامة في قرارها ١٨٢/٤٦ إلى إدارة الشؤون الإنسانية التابعة للأمانة العامة للأمم المتحدة بمهمة تعزيز الجهود الجماعية التي يبذلها المجتمع الدولي، ولا سيما تلك التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة، في تقديم المساعدة الإنسانية وزيادة فعالية تلك الجهود. ويضطلع منسق المساعدة الغوثية الطارئة، بصفته وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، بتوجيه جهود الإدارة لكفالة الاستجابة الدولية السريعة المتكاملة والفعالة لحالات الطوارئ الإنسانية، وتنفيذ التدابير المتعلقة بالتأهب للكوارث الطبيعية واتقائها وتخفيف حدتها.

٦٣ - وإيلاء اهتمام خاص للجوانب المتعلقة باتقاء الكوارث الطبيعية وتخفيف حدتها والتأهب لها من برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ستعمل الإدارة بوصفها مديرة للمهام فيما يتصل بهذه المسألة وستعد تقريرا للجنة التنمية المستدامة عن طريق جهة تنسيقها أي مدير أمانة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، وذلك بالتعاون الوثيق مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبالتنسيق مع غيرها من المنظمات المهتمة.

٦٤ - وتعمل أمانة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية داخل إدارة الشؤون الإنسانية، مع البلدان بهدف تخفيف قابليتها للتأثر بالكوارث. ويهدف العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية الذي يسترشد بلجنته العلمية والتقنية المؤلفة من ٢٥ عضوا، والتي روجت لها اللجان الوطنية ومراكز التنسيق على الصعيد الوطني، إلى زيادة التعاون الدولي للحد من الخسائر في الأرواح، والأضرار الاقتصادية والاضطرابات الاجتماعية التي يمكن أن تنجم عن الكوارث. وتعمل حاليا اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية مع فريقها العامل على كفالة اعتماد نهج منسق بين الوكالات تتبعه منظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية.

٦٥ - وقد ركزت استراتيجية وخطة عمل يوكوهاما، اللتان اعتمدهما المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الطبيعية في أيار/مايو ١٩٩٤، والقرارات اللاحقة التي اتخذتها الجمعية العامة في الدورة التاسعة والأربعين بما في ذلك القرار ٢٢/٤٩ ألف والدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٥، على التحدي الخاص الذي تمثله الكوارث الطبيعية للدول الجزرية الصغيرة النامية. وهي تشير جميعا إلى الحاجة المحددة لإيجاد تعاون دولي من أجل التخفيف على نحو ملموس من قابلية التأثر للأخطار الطبيعية بوصف ذلك عنصرا لا غني عنه من أجل التنمية المستدامة.

٦٦ - وينفذ مكتب برنامج جنوب المحيط الهادئ التابع لإدارة الشؤون الإنسانية برنامج الحد من الكوارث في جنوب المحيط الهادئ. وهو برنامج إقليمي مدته أربع سنوات يجرى تنفيذه في ١٥ بلدا من البلدان الجزرية في المحيط الهادئ. وقد بدأ البرنامج في ايار/مايو ١٩٩٤، ويموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وثمانية مانحين ثنائيين. ويوفر البرنامج التدريب والمساعدة التقنية للحكومات والمنظمات غير الحكومية؛ ويعد مواد كالمبادئ التوجيهية والأدلة؛ ويساعد في وضع وتنفيذ البرامج الوطنية للتخفيف من حدة الكوارث والتأهب لها ويعمل على تيسير التعاون والتنسيق الإقليميين في إدارة الكوارث. كما توفد الإدارة بعثات لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على الارتقاء بمنظمات إدارة الكوارث وبدء تنفيذ مشاريع للتخفيف من حدة الكوارث. وقد أوفدت مؤخرا بعثتان إلى الرأس الأخضر وبابوا غينيا الجديدة.

باء - الصناديق والبرامج

١ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

(أ) إطار للتعاون من أجل تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية
٦٧ - بناء على المشاورات التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبصفة خاصة مع تحالف الدول الجزرية الصغيرة وهيئات الأمم المتحدة الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة، يسود اعتقاد بأنه يمكن تعزيز تنفيذ برنامج العمل للدول الجزرية الصغيرة النامية إلى الحد الأقصى عن طريق وضع إطار واضح للتعاون فيما بين جميع الشركاء في التنمية المشتركين في هذه العملية. والغرض من ذلك الإطار العمل على تعزيز تماسك الأنشطة الجارية ذات الصلة وإعادة تنظيمها، حسب الاقتضاء، على جميع المستويات لتعزيز أهداف برنامج العمل، مع التركيز على الاحتياجات ذات الأولوية التي لم تتم تلبيتها في مجال التعاون التقني، ومع تأكيد خاص على بناء القدرات في إطار مجالات الأولوية الأربعة عشر لبرنامج العمل. ورغم أنه ينبغي أن تقع المسؤولية الرئيسية عن وضع ذلك الإطار على عاتق الدول الجزرية الصغيرة النامية ذاتها حيث أنها هي المسؤولة أساسا عن تنفيذ برنامج العمل، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيسعى مع ذلك إلى تيسير وضع ذلك الإطار.

(ب) تطوير برنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية وشبكة المعلومات

٦٨ - دعت الجمعية العامة في الفقرتين ٩ (أ) و ٩ (ب) من القرار ١٢٢/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ إلى زيادة بلورة برنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية وشبكة المعلومات للدول الجزرية الصغيرة النامية، وهما الموضوعان اللذان أعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دراستي جدوى عنهما استنادا إلى مشاورات مستمرة مع الدول الجزرية الصغيرة النامية والأطراف المهتمة الأخرى - وشمل هؤلاء الأطراف فيما يتعلق بشبكة المعلومات، الخبراء التقنيين ذوي الصلة من الدول الجزرية الصغيرة النامية - بهدف تحديد أكثر الوسائل فعالية لإنجاز البرنامج والشبكة. وفي الفقرة ٨ من منطوق القرار ذاته، وافقت الجمعية العامة على طلب المؤتمر العالمي بأن يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاضطلاع بولايته، بوصفه الوكالة الرائدة بموجب جدول أعمال القرن ٢١، في تنظيم الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة

في مجال بناء القدرات لتحقيق التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية على جميع المستويات: الوطنية والإقليمية والأقاليمية ولا سيما من خلال شبكة مكاتبه القطرية.

برنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية: عنصر أساسي في الاستراتيجية

٦٩ - يمثل برنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية، على الصعيد دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية، الذي تجري بلورته حالياً أداة هامة ولا سيما فيما يتعلق بالاستعانة بآليات التعاون التقني فيما بين البلدان النامية من أجل تعزيز تنفيذ برنامج العمل. ويهدف برنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية إلى تيسير تبادل الخبرات والمعارف والسياسات والممارسات ونقلها فيما بين الدول الجزرية الصغيرة النامية داخل المناطق وفيما بينها وبين الدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأخرى لتعزيز جودة نهج التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وتوسيع نطاق الاختيار فيما بينها.

٧٠ - وفي إطار برنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنشطة تهدف إلى القيام بعمليات لتقييم وصياغة المشاريع في مختلف المناطق دون الإقليمية للدول الجزرية الصغيرة النامية. وتهدف هذه العمليات إلى تحديد الأولويات التي لم تتم تلبيتها في مجال التعاون التقني مع تركيز خاص على بناء القدرات وعلى صياغة أنشطة للتعاون التقني تستند إلى التعاون التقني فيما بين البلدان النامية للتصدي لهذه الأولويات. ويشترك في هذه العمليات التي ينبغي أن تنجز قبل نهاية العام خبراء مناسيون من داخل هذه المناطق ومؤسسات وطنية وإقليمية. وستجري هذه العمليات عملية مشاورات متأنية مع الأطراف المؤثرة لضمان دعم الأولويات المحددة. ويتمثل الهدف في إجراء حصر لأولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية في المناطق دون الإقليمية المختلفة بهدف تعبئة الدعم والتمويل لتحقيقها.

٧١ - وتمشيا مع الطلب الوارد في الفقرة ٩ (أ) من القرار المذكور أعلاه، تولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأشهر الماضية جمع بيانات متصلة بإعداد دليل للمؤسسات والدارسين ذوي الخبرة في شؤون الدول الجزرية الصغيرة النامية. واشتركت في جمع هذه المعلومات المكاتب القطرية المعنية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي أشركت الخبرة الوطنية في القيام بجمع البيانات ذات الصلة لهذا الغرض. وسيتم إنجاز الجزء الأعظم من الدليل في نهاية السنة التقويمية الحالية. وعند استكمالها، سيوفر في شكل نسخ مطبوعة كما سيتمكن الحصول عليه عن طريق نظام الإحالة إلى مصادر المعلومات التابع لوحدة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

شبكة المعلومات للدول الجزرية الصغيرة النامية: آلية دعم المعلومات

٧٢ - اعترف المؤتمر العالمي بأن افتقار الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى القدرة على الوصول إلى المعلومات عن مجموعة واسعة من مجالات المواضيع ذات الأهمية بالنسبة لها يشكل عقبة أمام التنمية. ولسد هذه الثغرة، تبلورت فكرة شبكة معلومات الدول الجزرية الصغيرة النامية. والشبكة هي نظام للمعلومات يهدف إلى توفير إمكانية الوصول، عن طريق شبكة 'انترنت' إلى المعلومات والمعارف والخبرات

والسياسات والممارسات المتعلقة بمجالات متنوعة من المواضيع التقنية ذات الأهمية بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية ومن بينها تلك التي تقع في نطاق مجالات الأولوية الأربعة عشر لبرنامج العمل. ويهدف النظام إلى توفير الاتصال بقواعد البيانات القائمة على الصعيد الوطنية والإقليمية والعالمية وتوفير إمكانية الوصول إليها، مثل شبكة معلومات الجزر الصغيرة التي تولى إنشاءها معهد دراسات الجزر. والهدف الرئيسي لهذا النظام توفير إمكانية الوصول إلى قواعد البيانات وليس إنشاء هذه القواعد، إذ انه يوجد عدد منها بالفعل في عدد كبير من المؤسسات الوطنية والإقليمية المتخصصة داخل الدول الجزرية الصغيرة النامية وخارجها على السواء. واعترافا بالفروق في مستويات التنمية الحاسوبية للبلدان المعنية، يجري تنظيم هيكل شبكة معلومات الدول الجزرية الصغيرة النامية بحيث تتمكن البلدان كل على حدة من القيام بالوصول بالشبكة على أساس تدريجي ومستقل يتمشى مع تطورها عموما في مجال الحاسوب والاتصالات السلكية واللاسلكية على الصعيد الوطني.

٧٣ - وتمشيا مع الفقرة ٩ (ب) من قرار الجمعية العامة ١٢٢/٤٩، يواصل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاوراته مع الدول الجزرية الصغيرة النامية والمنظمات ذات الصلة من أجل زيادة بلورة شبكة المعلومات للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بنشر دراسة للجدوى عن شبكة المعلومات على نطاق واسع، مع الورقات التقنية ذات الصلة، على المتخصصين في مجال المعلومات المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وشملت المواد الموزعة استبياناً يركز على القضايا الرئيسية التي تحتاج إلى إيضاح وإلى اتخاذ قرار بشأن وضع استراتيجية لتنفيذ شبكة المعلومات للدول الصغيرة الجزرية النامية. ومن المتوقع وصول الردود قريبا من البلدان المعنية، وسيتم بناء على هذه الردود قرار بشأن الخطوات الضرورية للتنفيذ الفعّال لهذا النظام.

(ج) عناصر الدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الدعم على الصعيد دون الإقليمي والإقليمية والأقاليمية

٧٤ - سينفذ الدعم الفني المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تنفيذ برنامج عمل الدول الجزرية الصغيرة النامية ضمن الاستراتيجية الإطارية وتمشيا مع قرار الجمعية العامة ١٢٢/٤٩، على مستويين. سيكون المستوى الأول للدعم، على تقديم الدعم على الصعيد دون الإقليمي والإقليمية والأقاليمية من خلال الدور الذي يقوم به البرنامج الإنمائي في تشغيل المرافق المكرسة بالفعل للدول الجزرية الصغيرة النامية، وهي برنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية وشبكة المعلومات للدول الجزرية الصغيرة النامية، وأيضا من خلال الأنشطة الإقليمية والأقاليمية الضخمة الجارية التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والممولة من أرقام التخطيط الإرشادية وموارد البرنامج الخاصة ومرفق البيئة العالمية وصندوق بناء القدرات للقرن ٢١.

الدعم على الصعيد القطري

٧٥ - أما المستوى الثاني للدعم المقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فسيتم على الصعيد القطري في سياق ولاية البرنامج الدائمة المنفذة عن طريق نظام الممثلين المقيمين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ نظام المنسقين المقيمين للأمم المتحدة لمساعدة الحكومات في تنسيق الأنشطة التنفيذية لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي. وفي هذا الصدد عبأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هيكل مكاتبه القطرية في مختلف المناطق دون الإقليمية للدول الجزرية الصغيرة النامية لتقوم بدور الدعوة لبرنامج العمل على الصعيد الوطني؛ وللمساعدة في تعبئة الدعم والتمويل من الكيانات ذات القاعدة القطرية، ومن بينها مجموعة المنظمات غير الحكومية، ومن القطاع الخاص والمجتمع الدولي المتواجد محليا؛ ولتدعيم صياغة خطط العمل الوطنية في الدول الجزرية الصغيرة النامية التي يمكن للبلدان التماس هذا الدعم من خلالها. وعلاوة على ذلك، يقدم الدعم الذي يوفره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سياق أنشطة برامجه القطرية في الدول الجزرية الصغيرة النامية حيث ينفذ التعاون التقني في عدد كبير من الحالات في المجالات التي تتناولها بعض مجالات الأولوية لبرنامج العمل من خلال التمويل من أرقام التخطيط الإرشادية الوطنية وأيضاً عن طريق تمويل من موارد البرنامج الخاصة ومرفق البيئة العالمية وصندوق بناء القدرات للقرن ٢١.

٧٦ - وعلى الصعيدين فوق الوطني والقطري سيساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البلدان في التصدي لقضايا التماسك والتنسيق والتركيز والدعوة في سياق برنامج العمل للدول الجزرية الصغيرة النامية. وعلى كلا الصعيدين، سيواصل البرنامج الإنمائي تقديم المساعدة التقنية ذات الصلة وسيعمل أيضاً، في حالة دعمه لبرنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية وشبكة المعلومات للدول الجزرية الصغيرة النامية، على تيسير وتعبئة الموارد من أجل البلدان المعنية.

الخطط والبرامج الأخرى

٧٧ - تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر - إن الأنشطة القطرية المنفذة عن طريق برنامج المنح الصغيرة التابع لمرفق البيئة العالمية الذي يتولى إدارته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي تستهدف المنظمات غير الحكومية الوطنية والمنظمات ذات القاعدة المحلية، مثل تلك القائمة في الجمهورية الدومينيكية في مجال التثقيف من أجل حماية طبقة الأوزون وبرامج توعية الأفراد الذين يتولون قيادة درجات بخارية بأخطار انبعاثات أول أكسيد الكربون، تعد ذات أهمية خاصة لهذا المجال من مجالات الأولوية.

٧٨ - الكوارث الطبيعية والبيئية - يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منطقتي جزرالبحر الكاريبي والمحيط الهادئ دون الإقليمية دعم برامج إدارة الكوارث الطبيعية والحد منها من خلال التمويل من أرقام التخطيط الإرشادية الإقليمية. والمقصود من هذه الأنشطة خلق قدرات وطنية وإقليمية للتصدي للكوارث الطبيعية والتكنولوجية عند حدوثها، وكذلك لتناول إعداد وتنفيذ تدابير للاستجابة للطوارئ وخطط شاملة طويلة الأجل لإدارة الكوارث تدمج في عملية التخطيط الإنمائي الوطني.

٧٩ - وفي سياق البرامج القطرية لبعض الدول الجزرية الصغيرة النامية، يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أيضا، من خلال أرقام التخطيط الإرشادية القطرية، إعداد خطط وطنية لإدارة الكوارث وتدريب الموظفين العموميين على إدارة الكوارث، ومن بينهم مشتركون من القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية المحلية فضلا عن القادة المجتمعيين.

٨٠ - إدارة النفايات - تقوم حاليا الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتمويل من موارد البرنامج الخاصة، بدعم برنامج أقليمي يعد دراسة عن ممارسات الإدارة الحضرية الفعالة بما في ذلك نهج التصرف في النفايات في الحضر، وهي دراسة ستستخدم كوثيقة معلومات أساسية في سلسلة من حلقات العمل الإقليمية التي ستشارك فيها دول جزرية صغيرة نامية مختارة. وستعرض الدراسة ونتائج واستنتاجات الاجتماعات الإقليمية على الموئل الثاني.

٢ - صندوق الأمم المتحدة للسكان

٨١ - أفاد صندوق الأمم المتحدة للسكان بمواصلة أنشطته على النحو السابق بيانه. (انظر A/49/425 و Add.1). وأفاد كذلك بأن تلك الأنشطة ستقع في نطاق برنامجه للمساعدة التقنية وتؤكد على وجه الخصوص على احتياجات المراهقين.

٣ - منظمة الأمم المتحدة للطفولة

٨٢ - ستستمر أنشطة منظمة الأمم المتحدة للطفولة على النحو الذي سبق بيانه (انظر A/49/425 و Add.1). وبالإضافة إلى ذلك، ذكرت اليونيسيف أنهت ظلت تعمل على مدى الـ ١٨ شهرا الماضية على نحو وثيق مع حكومات ١٣ بلدا جزريا في منطقة المحيط الهادئ لوضع برنامج جديد للتعاون للفترة ٢٠٠٠-١٩٩٧. وكان مشروع إطار العمل المتعلق بالسياسة قد اقترح خمسة أهداف استراتيجية واسعة يدعو أحدها إلى تعزيز قدرات الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية والأسر على تعزيز بقاء أطفالهم ونماهم وحمايتهم على النحو الأمثل. وتم تحديد التدهور البيئي بوصفه سببا رئيسيا في مشاكل نقص التغذية والمشاكل الصحية في أوساط الأطفال. كما أدت زراعة المحاصيل النقدية على نطاق واسع، وبسبب ارتفاع مدخلاتها الكيميائية، إلى خفض خصوبة الأرض وتوفرها، في حين أثر التلوث على سلامة المنتجات الغذائية ولا سيما الموارد البحرية. وسيمثل استخدام النباتات المحلية وأنماط البستنة المستدامة والتكنولوجيات قليلة المدخلات مثل التسميد العضوي والدورة الزراعية والزراعة المترافقة واستخدام المبيدات الطبيعية جزءا من النهج الذي ستتبعه منظمة الأمم المتحدة للطفولة في إنتاج الأغذية مع حماية البيئة. وقد أوصى اجتماع لفريق عامل معني بوضع الأولويات والاستراتيجيات لبرنامج تعاون اليونيسيف مع جزر سليمان بضرورة إدراج القضايا البيئية في المناهج الدراسية وتشجيع التعليم البيئي غير الرسمي في المجتمعات المحلية.

٤ - برنامج الأغذية العالمي

٨٣ - يستمر العمل في خطط وبرامج برنامج الأغذية العالمي على النحو السابق بيانه (انظر A/49/425 و Add.1).

٥ - برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

٨٤ - تستمر أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على النحو السابق بيانه (انظر A/49/425 و Add.1). وبالإضافة إلى ذلك ذكر البرنامج أنه يساعد حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية، ولا سيما في منطقة البحر الكاريبي، على وضع وتنفيذ برامج وطنية ودون إقليمية وإقليمية، تهدف إلى الحد من زراعة المخدرات والاتجار بها وسوء استعمالها على نحو غير مشروع، كما تهدف إلى تحسين فعالية الرقابة على الإمداد المشروع بالمخدرات. ويقوم برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، بالإضافة إلى عدد من المشاريع الوطنية التي تدعمها موارد البرنامج المرصودة لهذه المشاريع، معظمها في مجال تقليل الطلب - بتمويل عدد من المشاريع الإقليمية في مجال تنسيق أنشطة الشرطة والتعاون الجمركي وتدريب أفراد الجهاز القضائي والموامة بين التشريعات ووضع المناهج المتعلقة بالمخدرات وتحقيق التساوق بين مختبرات الطب الشرعي وتدريب فنيي المختبرات.

جيم - الوكالات المتخصصة

١ - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

٨٥ - تستند متابعة منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لبرنامج العمل بصورة عامة إلى استنتاجات وتوصيات المؤتمر الأقليمي للبلدان الجزرية الصغيرة المعني بالتنمية المستدامة والبيئة في مجالات الزراعة والأحراج ومصائد الأسماك، الذي عقد في بربادوس في الفترة من ٧ إلى ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢^(أ). وتشير الفقرة ٣٤ من برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية إلى أن هذه الاستنتاجات والتوصيات تتضمن موقف التوافق في الآراء بين الجزر الصغيرة في قطاع الزراعة وبالتالي، فقد قامت المنظمة بإدراج هذه التوصيات في برنامج عملها، كما أنشأ المدير العام مكتبين دون إقليميين أحدهما في منطقة جنوب المحيط الهادئ والآخر في منطقة البحر الكاريبي.

(أ) الكوارث الطبيعية والبيئية

٨٦ - الهدف من المساعدة التي تقدمها منظمة الأغذية والزراعة هو إعادة تأهيل القطاع الزراعي في حالة الطوارئ والكوارث الطبيعية.

(ب) الموارد الساحلية والبحرية

٨٧ - أيدت لجنة مصائد الأسماك التابعة للمنظمة في آذار/مارس ١٩٩٥ اقتراحا بوضع برنامج لتقديم المساعدة لمصائد الأسماك في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتم الشروع في وضع برنامج للعمل في مجالات الأولوية الستة التي حددتها البلدان الأعضاء: (أ) التعزيز المؤسسي وبناء القدرات الوطنية؛ (ب) حفظ وإدارة مصائد الأسماك في المنطقة الاقتصادية الخالصة؛ (ج) تحسين الإدارة والتسويق في الفترة اللاحقة للحصاد؛ (د) السلامة البحرية؛ (هـ) تعزيز الدور الاقتصادي لصناعات مصائد الأسماك الوطنية؛ (و) حفظ وإدارة مصائد الأسماك البحرية والبرية.

(ج) الموارد من الأراضي

٨٨ - ترمي الزراعة المستدامة والتنمية الريفية إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هي: (أ) الأمن الغذائي من خلال إيجاد توازن مستدام وملائم بين الاكتفاء الذاتي والاعتماد على الذات؛ (ب) العمالة وتوليد الدخل في المناطق الريفية ولا سيما من أجل القضاء على الفقر؛ و (ج) حفظ الموارد الطبيعية وحماية البيئة. وينطوي تحقيق هذه الأهداف على عملية مطولة تستدعي اتباع نهج شامل واستثمارات كثيفة في مجالات العمل ورأس المال والتكنولوجيا والأبحاث، وجميعها مجالات تندر في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ومن أجل إيجاد الفرص لتحسين قدرات الدول الصغيرة الجزرية النامية على التنمية المستدامة لمواردها، يتم تشجيع التعاون التقني من خلال تنظيم الجهود على نحو أكثر انتظاما كأن يكون بدعم دون إقليمي مبرمج يقدمه المجتمع الدولي (منظمة الأغذية والزراعة ووكالات التنمية الأخرى على السواء) مع الاستمرار في تقديم المساعدة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويجري وضع برنامجين دون إقليميين للتنمية المستدامة في مجال الزراعة والأحراج ومصائد الأسماك في جزر جنوب المحيط الهادئ والبحر الكاريبي. وسيتم استعراض هذه البرامج وتأييدها في حلقتي عمل شبه إقليميتين - تعقد إحداها في ساموا في آذار/مارس ١٩٩٦ وتعقد الأخرى، - رهنا بتوافر التمويل من المانحين - في بربادوس وتكون على وجه التقريب في نيسان/أبريل ١٩٩٦. وستتيح أطر البرنامج توحيد الأنشطة في الدول الجزرية الصغيرة النامية ولا سيما فيما يتعلق بالموارد الساحلية والبحرية؛ والموارد من الأراضي؛ بما في ذلك الزراعة والتغذية والأحراج؛ والتنوع الزراعي؛ والتعزيز البشري والمؤسسي؛ والتعاون الإقليمي. وستكون تلك البرامج أساسا لتطوير استراتيجيات شبه إقليمية للزراعة المستدامة والتنمية الريفية وتحديد مقترحات بمشاركة خاصة للتعاون التقني دون الإقليمي وبناء القدرات. وستتم متابعة تنفيذ نواتج البرامج دون الإقليمية عن كثب من جانب المكاتب الإقليمية التي أنشأتها المنظمة حديثا في جنوب المحيط الهادئ والبحر الكاريبي.

(د) الموارد السياحية

٨٩ - في سياق الزراعة المستدامة والتنمية الريفية، يعطى تنوع الإنتاج الأولي وتوليد الدخل أولوية في جدول الأعمال. ويجري استكشاف الصلة الحيوية بين السياحة والزراعة لتشجيع الاستجابة الإقليمية من هذا القطاع لاستيفاء معايير النوعية والكمية وانتظام إمدادات السلع الزراعية لقطاع السياحة.

(هـ) موارد التنوع البيولوجي

٩٠ - يجري ضمن إطار اتفاقية التنوع البيولوجي تشجيع حفظ التنوع البيولوجي - الزراعي واستخدامه، بالإضافة إلى تعزيز حقوق المزارعين.

(و) المؤسسات الوطنية والقدرات الإدارية

٩١ - يجري تشجيع تعزيز المؤسسات الوطنية من خلال توفير المشورة فيما يتعلق بالسياسة، وتقديم المساعدة في وضع السياسات، وجمع البيانات وتجهيزها لإدارة حفظ واستخدام الموارد الطبيعية من أجل الزراعة المستدامة والأحراج ومصائد الأسماك.

(ز) المؤسسات الإقليمية والتعاون التقني

٩٢ - يجري تشجيع التعاون التقني وبناء القدرات فيما بين البلدان الجزرية، من خلال المشاريع الإقليمية، بغية تحقيق أكفأ استخدام للموارد البشرية وتشجيع تبادل الخبرات والتكنولوجيا في مجال الزراعة والأحراج ومصائد الأسماك. وستوفر حلقات العمل دون الإقليمية، التي ورد ذكرها تحت عنوان الموارد الأرضية والمخطط عقدها في عام ١٩٩٦ التسهيل لوضع ترتيبات تعاونية وإقامة شبكة في هذه القطاعات.

(ح) تنمية الموارد البشرية

٩٣ - يجري تنظيم حلقات عمل تعليمية وتدريبية وطنية لبناء قدرات المزارعين وصاندي الأسماك بغرض قيامهم على نحو مستدام باستخدام الموارد الطبيعية وتنوع إنتاجهم الأولي.

٢ - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

٩٤ - واصلت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ولجنتها الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية في فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ تنفيذ عدد من المبادرات استجابة لبرنامج العمل، ولا سيما مجالات الأولوية المتعلقة بتنمية الموارد البشرية والعلم والتكنولوجيا والموارد الساحلية والبحرية وتغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر والتنوع البيولوجي وموارد المياه العذبة والكوارث الطبيعية والبيئية. وتدعو استراتيجية اليونسكو المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٦-٢٠٠١ وكذلك برنامج وميزانية الفترة ١٩٩٦-١٩٩٧ لمتابعة المؤتمر العالمي.

(أ) تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر/الموارد الساحلية والبحرية

٩٥ - وسّعت اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية من برنامجها المعني بارتفاع مستوى سطح البحر وتغير المناخ والتلوث البحري والساحلي. ويتولى برنامج اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية في منطقة البحر الكاريبي إدارة برنامج مراقبة التلوث البحري والحد منه في منطقة البحر الكاريبي، وهو برنامج يعالج مشاكل التلوث البحري والساحلي التي تحظى باهتمام المنطقة كما أنه الوكالة الرائدة لبرنامج إدارة الحطام/النفايات على نطاق أوسع في منطقة البحر الكاريبي، الذي يعمل بشكل كامل في كل من جزر البحر الكاريبي تقريبا.

٩٦ - يجري ضمن إطار دراسات الترابط الجيولوجي، بحث العديد من التغيرات في مستوى سطح البحر والتحركات السطحية الرأسية، بالتعاون مع البرنامج الدولي للقشرة الأرضية التابع للمجلس الدولي للاتحادات العلمية، وذلك بغرض تحديد طبيعة التفاعلات بين تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر والكوارث الطبيعية والبيئية.

(ب) الكوارث الطبيعية والبيئية

٩٧ - كمتابعة لاستراتيجية وخطة عمل يوكوهاما، التي اعتمدها المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الطبيعية، تقدم المساعدة لتقييم المخاطر الطبيعية والتخفيف من آثارها في الجزر الصغيرة. وبمناسبة حلول منتصف مدة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، جرت مناقشة للتخطيط لتقييم الأخطار في النظم الحضرية بما فيها المدن الجزرية في حلقة عمل دولية نظمتها اليونسكو في جاكرتا. ومن المتوقع أن تكون البلدان الجزرية في المحيط الهادئ محور أنشطة مكثفة في مجال التأهب للكوارث. وتجري متابعة برنامج عمل في منطقة البحر الكاريبي يرمي إلى زيادة دور وسائط الاتصال في مجال إدارة الكوارث والتأهب لها، بالتعاون مع وكالة الاستجابة الطارئة في حالات الكوارث في منطقة البحر الكاريبي. ومن المنتظر إعداد مجموعة مواد إعلامية.

(ج) الموارد الساحلية والبحرية

٩٨ - ومما له أهمية رئيسية في مجال الأولوية هذا مشروع جديد متعدد التخصصات وتختص به اليونسكو ويعنى بالبيئة والتنمية في المناطق الساحلية والجزر الصغيرة ويقصد منه الاستجابة لبرنامج العمل والفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١. والهدف العام من المشروع هو النهوض بالمعرفة في مجال التنمية المستدامة للمناطق الساحلية والجزر الصغيرة وتعزيز تطبيق نتائج البحوث من أجل تحقيق هذه التنمية، وتوفير التدريب المتقدم المطلوب. وتهدف اليونسكو إلى مساعدة الدول الأعضاء في إدخال أساليب التخطيط والإدارة المتكاملين للمناطق الساحلية من أجل إزالة أوجه الاختلاف في استخدام الموارد الطبيعية وتخفيف أوجه الضعف المادي والاجتماعي للجزر الصغيرة. ويستند المشروع، في هذا الصدد، إلى الأنشطة التعاونية فيما بين برامج اليونسكو الدولية والحكومية الدولية في مجالات العلوم البيئية والاجتماعية، ولا سيما برامج اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية وبرنامج الإنسان والغلاف الحيوي والبرنامج الهيدرولوجي الدولي والبرنامج الدولي للترابط الجيولوجي وبرنامج إدارة التحولات الاجتماعية.

٩٩ - وضمن إطار عمل شبكة الإنتاجية البحرية الساحلية لمنطقة البحر الكاريبي، تجري بحوث عن حالة النظم الايكولوجية الساحلية في المنطقة، مثلاً بشأن الصلة بين الإفراط في صيد الأسماك وتدهور الشعب المرجانية. وواصل مشروع تثبيت السواحل والشواطئ في جزر الأنتيل الصغرى دعمه لإنشاء برامج للرصد الساحلي في كثير من الجزر الصغيرة والإشراف على هذه البرامج.

(د) موارد المياه العذبة

١٠٠ - كان ترشيد استعمال موارد المياه العذبة موضوع عدد من الأنشطة التي نظمتها اليونسكو في مختلف المناطق دون الإقليمية للدول الجزرية الصغيرة النامية؛ وترد معلومات محددة تتعلق بالمشاريع في إضافة لهذا التقرير (A/50/422/Add.1).

(هـ) الموارد من الأراضي

١٠١ - تجري من ضمن الأنشطة التي يشملها برنامج الإنسان والغلاف الحيوي، دراسات عن الإدارة المتكاملة للأحراج وزراعة الأحراج وأراضي المحاصيل في الجزر الصغيرة. كما يجري تشجيع حفظ التنوع البيولوجي في الأحراج والنظم الايكولوجية الساحلية. ويجري وضع خطط عمل بشأن النباتات المهددة بالانقراض.

(و) موارد الطاقة

١٠٢ - فيما يتعلق بموارد الطاقة، يجري تعزيز أطر السياسة العامة ونشر المواد الإعلامية في مجال الطاقة المتجددة والطاقة الشمسية. وتنفذ هذه الأنشطة في سياق عملية مؤتمر القمة العالمي للطاقة الشمسية.

(ز) العلم والتكنولوجيا

١٠٣ - تجري معالجة موضوع إدارة الأخطار البيئية من خلال أنشطة في ميادين العلوم البحرية وعلوم المحيطات والعلوم الأرضية. وينفذ البرنامج العالمي للجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية المعني بالنظام العالمي لمراقبة المحيطات والذي اعترف به مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية بوصفه عنصراً أساسياً لرصد البيئة أنشطة ترمي إلى تحقيق نظم تشغيلية تستطيع أن تغطي على نحو أكثر فعالية قضايا تغير البيئة والمناخ على المستوى العالمي.

(ح) تنمية الموارد البشرية

١٠٤ - يجري تشجيع بناء القدرات لتعزيز التنمية المستدامة في الجزر الصغيرة بواسطة برامج اليونسكو التعليمية والثقافية والعلمية وبرامج الاتصالات. كما يتم توفير التعاون التقني عن طريق المشاريع التعاونية الدولية والإقليمية. ويتوقع من مشروع جديد تنفذه اليونسكو في مجالات البيئة والسكان والتعليم والإعلام من أجل التنمية البشرية أن يستفيد من الأطر المتاحة المتعددة التخصصات والمشاركة بين الوكالات. ويجري تشجيع التعليم على جميع المستويات النظامية وغير النظامية. ويستمر إنشاء هياكل الاتصالات بما في ذلك هياكل التعليم من بعد من أجل تخريج أفراد مدربين في مجال الاتصالات وبناء القدرات الإنتاجية للجزر. ويساعد العقد العالمي للتنمية الثقافية الذي تشرف عليه اليونسكو في معالجة الأبعاد الثقافية للتنمية في الدول الجزرية الصغيرة.

٣ - منظمة الصحة العالمية

١٠٥ - يرد أدناه موجز للأنشطة التي اضطلعت بها منظمة الصحة العالمية لدعم برنامج العمل؛ وهي أنشطة إضافية إلى تلك التي سبق بيانها ولا تزال جارية (انظر A/49/425 و Add.1).

(أ) الكوارث الطبيعية والبيئية

١٠٦ - ما زال مكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي لغربي المحيط الهادئ يعقد مجموعة من حلقات العمل بشأن الدعم الصحي المتعلق بإدارة الكوارث، الغرض منها تعزيز القدرات الوطنية اللازمة للاستعداد للكوارث الطبيعية والبيئية والتصدي لها. ونتيجة لذلك، شُرع في عام ١٩٩٥ في تدابير وأنشطة وطنية في عدد من البلدان من بينها ساموا وفيجي وبابوا غينيا الجديدة.

(ب) إدارة النفايات

١٠٧ - بدأ المكتب الإقليمي لغربي المحيط الهادئ مشروعاً للتخلص من النفايات الصلبة الغرض منه البيان العملي للأساليب الملائمة للتخلص من النفايات الصلبة؛ وسينتهي المشروع بإعداد مبادئ توجيهية بشأن الموضوع لاستخدامها من قِبَل البلدان والمناطق الجزرية. والبلدان التي اختيرت لهذا الغرض هي بابوا غينيا الجديدة وجزر سليمان وتونغا.

(ج) موارد المياه العذبة

١٠٨ - تم الترويج للمبادئ التوجيهية الجديدة لمنظمة الصحة العالمية الخاصة بنوعية مياه الشرب في البلدان والمناطق الجزرية في المحيط الهادئ، والتشجيع كذلك على اعتمادها بهدف وضع معايير وطنية. ونتيجة لذلك، اعتمدت فيجي وتونغا وجزر كوك معايير وطنية خاصة بها.

(د) المؤسسات الإقليمية والتعاون التقني

١٠٩ - قدمت منظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية الدعم لمؤتمر البلدان الأمريكية المعني بالصحة والبيئة في مجال التنمية البشرية المستدامة (واشنطن العاصمة، ١ إلى ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤) والذي جرى فيه تناول مختلف المسائل المتصلة بالدول الجزرية الصغيرة. وكان موضوع الدول الجزرية الصغيرة مدرجا أيضا في جدول أعمال الاجتماع الثالث للمجلس التعاوني لتوفير المياه والمرافق الصحية (بربادوس، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤) الذي ساهمت فيه منظمة الصحة العالمية مع التركيز على نحو خاص على الآثار الصحية بما في ذلك تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر والكوارث الطبيعية والبيئية.

(هـ) تنمية الموارد البشرية

١١٠ - عقد المكتب الإقليمي لغربي المحيط الهادئ، سيدني، في الفترة من ١٧ إلى ٢١ تموز/يوليه ١٩٩٥ حلقة عمل بشأن النهج التدريبية في مجال النهوض بالصحة عن طريق الصحة البيئية. وكان من بين المشتركين في حلقة العمل من ستة بلدان ومناطق جزرية في المحيط الهادئ. وتعاون المكتب الإقليمي أيضا

مع حكومتي ساموا وجزر سليمان في استعراض المنهج الدراسي الخاص بالمفتشين الصحيين المعاونين، وفي تدريبهم. واضطلع المكتب الإقليمي، بالتعاون مع الفريق الإقليمي للمشروع الخاص بالمياه والمرافق الصحية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، والذي يتخذ من جاكرتا، مقرا له بتقييم لاحتياجات تنمية الموارد البشرية فضلا عن فرص التدريب الموجودة في بلدان ومناطق المحيط الهادئ الجزرية التالية: جزر كوك، وفيجي، وكريباتي، ونيوي، وبابوا غينيا الجديدة، وميكرونيزيا، وجزر سليمان، وتونغا، وتوفالو، وفانواتو، وساموا. كما تبذل حاليا جهود لتطوير كلية للطب في فيجي لتكون أحد الموارد البشرية الإقليمية الممكنة للمساعدة في التصدي لتحديات من قبيل النهوض بالصحة والوقاية من الأمراض والعناية بالبيئة، بما في ذلك المياه والمرافق الصحية والتخلص من النفايات.

٤ - البنك الدولي

١١١ - ما زالت أنشطة البنك الدولي في مجالات تنمية الموارد البشرية، والهياكل الأساسية المستدامة، وإدارة النفايات، والإدارة البيئية، وإدارة الموارد الطبيعية وإصلاح السياسات، مستمرة على النحو السابق بيانه (انظر A/49/425 و Add.1).

١١٢ - منذ اعتماد برنامج العمل في عام ١٩٩٤، وفر البنك الدولي تمويلا قدره ١٨٦,٣ مليون دولار لإحدى وعشرين دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية وذلك من خلال مشاريع البنك الدولي ومشاريع مرفق البيئة العالمية. ويتفق تركيز هذه المشاريع مع الأحكام الواردة في برنامج العمل المتصلة بتغير المناخ وفعالية الطاقة، بما في ذلك مصادر الطاقة المتجددة والتكنولوجيات المتصلة بها، وإدارة النفايات ومستجمعات المياه، وحماية التنوع البيولوجي، والتعاون الإقليمي المؤسسي، وتنمية الموارد البشرية، والمساعدة التقنية والرصد. وبالإضافة إلى ذلك، يشارك البنك مشاركة فعالة في المبادرات الدولية الكبيرة المتعلقة بحماية وإدارة الرصيف المرجاني وفي اعتماد نهج استراتيجي في معالجة حفظ التنوع البيولوجي البحري في إطار إدارة المناطق المحمية. وترد المعلومات التي قدمها البنك الدولي بشأن الأنشطة المتصلة بالمشاريع في إضافة لهذا التقرير (A/50/422).

٥ - صندوق النقد الدولي

١١٣ - تقع المجالات الموضوعية لبرنامج العمل خارج الولاية المباشرة لصندوق النقد الدولي. ومع ذلك فسيظل الصندوق يولي، في سياق مناقشاته مع البلدان الجزرية الأعضاء، أثناء المشاورات و/أو في سياق المناقشات المتعلقة باستخدام موارد الصندوق، اهتماما كبيرا لشواغلها البيئية والشواغل الأخرى المبينة في برنامج العمل.

٦ - منظمة الطيران المدني الدولي

١١٤ - ما زالت أنشطة منظمة الطيران المدني الدولي مستمرة على النحو السابق بيانه (A/49/425 و Add.1). وبالإضافة الى ذلك، أبلغت المنظمة أن شعبة التيسير التابعة لها نظرت في دورتها الحادية عشرة (مونتريال، أيار/مايو ١٩٩٥) في مسألة تطهير الطائرات من الجراثيم وأوصت بالحد من رش الأيروسول داخل الطائرات عندما يكون الركاب والطاقم على متنها ودعت الى إجراء استعراض شامل لأنظمة منظمة الصحة العالمية ذات الصلة. وحاولت الشعبة أيضا أخذ توجيه مشترك من منظمة الطيران المدني الدولي لمنظمة الصحة العالمية بشأن الإقلال الى أدنى حد ممكن من توقف خدمات الطيران الدولي في حالات تفشي الأوبئة.

٧ - الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية

١١٥ - ما زالت أنشطة الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية مستمرة على النحو السابق بيانه (A/49/425 و Add.1).

٨ - مركز التجارة الدولية

١١٦ - رغم عدم وجود برنامج محدد لدى مركز التجارة الدولية التابع للأونكتاد ومجموع الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") من أجل الدول الجزرية الصغيرة النامية، فإنه يستطيع بوصفه الهيئة المنوطة في الأمم المتحدة بتقديم مساعدة الى البلدان النامية في مجالي تنمية الصادرات وإدارة الواردات أن يعرض مساعدة تعاونية في إطار خدماته الأساسية الست في المجالات التقنية التالية: تنمية منتجات التصدير والأسواق؛ وتطوير خدمات الدعم التجاري؛ وتوفير معلومات عن التجارة؛ وتنمية الموارد البشرية؛ الشراء الدولي وإدارة التوريدات؛ وتقييم الاحتياجات وتصميم البرامج. وينفذ مركز التجارة الدولية حاليا عدة مشاريع للتعاون التقني مع عدد من البلدان الجزرية الصغيرة النامية في افريقيا وفي جنوب المحيط الهادئ في المجالات التالية:

(أ) المؤسسات الوطنية والقدرات الإدارية

١١٧ - تشمل أنشطة بناء القدرات الحالية والمزمعة المتعلقة بإدارة تنمية الصادرات والمشتريات الدولية وإدارة التوريدات في الرأس الأخضر وموريشيوس وبعض جزر منطقة البحر الكاريبي وجنوب المحيط الهادئ تحسين معرفة صناع القرار الحكوميين المعنيين باستراتيجية التجارة وتقوية قدراتهم؛ ورفع مستوى معرفة ومهارات الأفراد العاملين في مشاريع القطاع الخاص والعام على السواء في أساليب التصدير والاستيراد؛ وتحسين هياكل ومرافق وخدمات الدعم التجاري؛ وبناء قدرة دائمة لدى المؤسسات الوطنية لأغراض تنمية الموارد البشرية ذات الصلة بالتجارة.

(ب) المؤسسات الإقليمية والتعاون التقني

١١٨ - تركز الأنشطة الحالية والمزمعة الجارية في الدول الجزرية الصغيرة النامية على تعزيز قدرة المؤسسات الإقليمية ودون الإقليمية في مجالي توسيع التجارة وتنويعها، بما في ذلك تقديم الدعم المؤسسي لتنمية الصادرات وإدارة الواردات. ويتم الاضطلاع بهذه الأنشطة بالتعاون مع اللجان الإقليمية والهيئات الحكومية الدولية الإقليمية ودون الإقليمية.

(ج) تنمية الموارد البشرية

١١٩ - استفادت البلدان الجزرية الصغيرة النامية في الماضي، وستظل تستفيد من البرامج والمواد التجريبية لمركز التجارة الدولية في مجال تنمية الموارد البشرية التي تركز على ما يلي:

(أ) الأنشطة الرامية الى تعزيز قدرة مؤسسات التدريب الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية على بناء قدرة دائمة على تصميم وتقديم دورات تدريبية في جميع جوانب تنمية الصادرات وإدارة الواردات عن طريق تدريب المدربين وتصميم مواد تدريبية وكتيبات ودراسات حالة إفرادية ومعينات بصرية؛

(ب) الأنشطة المتعلقة بتقديم تدريب مباشر في المواضيع ذات الصلة بالتجارة للموظفين الحكوميين المعنيين بترويج التجارة الوطنية وعلى أساليب وعمليات تجارة الصادرات والواردات للمجتمع التجاري؛

(ج) تنظيم تدريب قصير الأجل في أثناء الخدمة للمتدربين المنتمين الى البلدان النامية في مؤسسات تقنية في بلدان ومناطق أخرى؛

(د) نشر مواد تدريبية متخصصة وكتيبات وإرشادات ودراسات حالة إفرادية ومجموعات تدريبية وأشرطة فيديو وألعاب.

٩ - المنظمة البحرية الدولية

١٢٠ - على الرغم من أن تدابير المنظمة البحرية الدولية فيما يتعلق بالسلامة البحرية وحماية البيئة البحرية لا تستهدف عموماً الدول الجزرية الصغيرة النامية على وجه التحديد فإن هذه الدول تستفيد بحكم طول شواطئها وقربها من البيئة البحرية نسبياً من معظم تدابير المنظمة مثل تلك الرامية الى منع التلوث من السفن، وتدابير تحديد المسارات البحرية، وأنظمة منع التصادم، والاتصالات اللاسلكية المحسنة.

١٢١ - وتقوم المنظمة البحرية الدولية، بوصفها الهيئة الدولية الوحيدة المعنية بتحديد واعتماد تدابير بشأن المستوى الدولي لتحديد المسارات البحرية والمناطق التي يتعين على السفن تلافئها، بدراسة إمكانية وضع تدابير خاصة بمنع التلوث من السفن المتخصصة من خلال تحديد مناطق يتعين على ناقلات النفط أو

ناقلات المواد الكيميائية أو الغاز السائل عدم المرور بها بالقرب من مناطق بحرية معينة حساسة بيئيا في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٢٢ - وثمة تدابير أخرى لها صلة مباشرة بالدول الجزرية الصغيرة النامية هي إنشاء مراكز إقليمية لمكافحة التلوث، وتقديم مساعدة مباشرة في حال حدوث انسكابات خطيرة تشمل مواد ملوثة، وعقد حلقات دراسية وحلقات عمل ودورات بشأن مواضيع مختلفة ذات صلة بالسلامة البحرية وحماية البيئة البحرية. ويجري حاليا وضع خطة للتأمين ضد الغير في الحالات التي يحدث فيها ضرر عن طريق مواد خطيرة أو شارة بالصحة تحملها السفن. وتواصل الجهود الرامية الى إقامة شبكات تنسيق بحرية إقليمية في شرق افريقيا وجنوبها وفي جنوب المحيط الهادئ. وستفيد هذه الشبكات، إذا أنشئت، عددا من البلدان الجزرية الصغيرة النامية.

١٠ - المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

١٢٣ - لدى المنظمة العالمية للأرصاد الجوية خطط وبرامج في تسعة من مجالات برنامج العمل ذات الأولوية وهي: "تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر"، و "الكوارث الطبيعية والبيئية"، و "موارد المياه العذبة" و "موارد الطاقة" و "موارد السياحة"، و "المؤسسات الوطنية والقدرات الإدارية"، و "المؤسسات الإقليمية والتعاون التقني"، و "العلم والتكنولوجيا"، و "تنمية الموارد البشرية". وما زالت أنشطة المنظمة العالمية للأرصاد الجوية مستمرة على السابق بيانه (A/49/425 و Add.1). وترد أدناه معلومات جديدة قدمتها المنظمة وفي إضافة لهذا التقرير (A/50/422/Add.1).

(أ) الكوارث الطبيعية والبيئية

١٢٤ - في إطار برنامج الرصد الجوي العالمي، تتعاون جميع البلدان والأقاليم الأعضاء في المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وتتقاسم المسؤوليات في مجالات الأرصاد الجوية والبيانات والمعلومات المتعلقة بالتنبؤات الجوية وتبادلها على مستوى العالم، وذلك استنادا الى معايير وإجراءات وممارسات متفق عليها فضلا عن بنية أساسية مشتركة. ويوفر هذا البرنامج معلومات وخدمات أساسية لبرامج المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وغيرها من البرامج الدولية من قبيل البرامج المتصلة بالأعاصير المدارية وغيرها من الكوارث الطبيعية والبيئية. كما يشمل برنامج الرصد الجوي العالمي نقل التكنولوجيا وغير ذلك، من أنشطة الدعم لمساعدة البلدان النامية على أن تقتني على الأقل الحد الأدنى من المعدات والقدرات اللازمة لتشغيل خدماتها الوطنية المتعلقة بالأرصاد الجوية.

١٢٥ - وتوفر المنظمة لأعضائها، من خلال برنامجها لخدمات الأرصاد الجوية العامة التوجيه والمساعدة، ولا سيما الأعضاء المعرضين للكوارث الطبيعية مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبذلك تضطلع بأحد أدوارها الرئيسية وهو: توفير خدمات الأرصاد الجوية العامة، وبخاصة التنبؤات الضارة والإنذارات المتعلقة بالظواهر حرسا على سلامة الأرواح والممتلكات ومن أجل رفاه وراحة الناس.

(ب) الموارد من الأراضي

١٢٦ - تقوم المنظمة العالمية للأرصاد الجوية بتنفيذ برنامج الأرصاد الجوية الزراعية الذي يدعم الانتاج الغذائي والزراعي والخدمات المتصلة بهما عن طريق تقديم المساعدة في تزويد المجتمع الزراعي بخدمات الأرصاد الجوية وما يتصل بها. ويتمثل الشعار الرئيسي للجنة الأرصاد الجوية الزراعية التابعة للمنظمة في "تقديم أرصاد جوية زراعية فعالة لأغراض تحقيق انتاج زراعي مستدام ملائم بيئيا وقابل للبقاء اقتصاديا".

١١ - المنظمة العالمية للملكية الفكرية

١٢٧ - لم يطرأ تغيير على خطط المنظمة العالمية للملكية الفكرية للمساعدة على تنفيذ برنامج العمل، بالصيغة المبلغ عنها من قبل (A/49/425 و Add.1).

١٢ - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

١٢٨ - لا تزال أنشطة منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية كما هي على النحو المبلغ عنه من قبل (A/49/425 و Add.1). فضلا عن ذلك، قدمت اليونيدو المعلومات الواردة أدناه.

(أ) إدارة النفايات

١٢٩ - لدى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية خبرة كبيرة في مجال إدارة النفايات، تركز فيها على تقليل منع النفايات الصناعية ومعالجتها ومراقبتها. وتوفر المساعدة التقنية على صعيد السياسات وصعدي المؤسسات والمشاريع في إطارى الإنتاج الأنظف وإدارة البيئة الصناعية.

(ب) الموارد الساحلية والبحرية

١٣٠ - تدرك اليونيدو في تشجيعها للتنمية الصناعية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، أهمية الموارد البحرية والساحلية كأساس للتصنيع. وتوفر المساعدة في مجال صياغة السياسات الصناعية والتكنولوجية والتوعية بها، وفي تنمية المشاريع الصغيرة النطاق والمتوسطة النطاق، وتشجيع الاستثمار، كما توفر المساعدة التقنية على صعيد القطاعات.

(ج) موارد المياه العذبة

١٣١ - توفر اليونيدو المساعدة التقنية في ميدان إدارة المياه الصناعية مع التركيز على كفاءة استخدام المياه الصناعية ومعالجة المياه المستعملة وإعادة تدويرها. وتشمل المجالات الأخرى تكنولوجيا تحلية مياه البحر.

(د) موارد الطاقة

١٣٢ - ينشد العمل الذي تضطلع به المنظمة فيما يتعلق بالمسائل الصناعية المتصلة بالطاقة مساعدة البلدان النامية في إنشاء نظم وهياكل أساسية للطاقة فعالة من حيث التكاليف لدعم التنمية الصناعية وتقليل الآثار البيئية الناجمة عن الطاقة والوفاء بالتزامات هذه الدول بمقتضى الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ. وتشجع اليونيدو، كجزء من هذا البرنامج، استخدام موارد الطاقة الجديدة والمتجددة مثل الطاقة الشمسية والطاقة الريحية وطاقة الكتلة الأحيائية والطاقة المستمدة من أمواج المحيطات وتطوير تكنولوجيات الطاقة ذات الصلة. وتوجد ثمة برامج محددة تتصدى لاحتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية.

(هـ) موارد التنوع البيولوجي

١٣٣ - تخطط اليونيدو لزيادة أنشطة التوعية والترويج في مجال السلامة البيولوجية والاستخدام المستدام للموارد البيولوجية وتتيح كوادرات الخبرة الفنية التقنية لغرض وضع برامج وطنية لتنمية التكنولوجيا البيولوجية والتنوع البيولوجي.

(و) المؤسسات الإقليمية والتعاون التقني

١٣٤ - يجري تعزيز مجموعة من الخدمات لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية موجه نحو توفير المعلومات الصناعية، وآليات التعاون الإقليمي، وإدارة التكنولوجيا، وتنمية الأعمال التجارية، وتشجيع الابتكار والمشاريع الاستثمارية الصناعية. وتزعم اليونيدو إجراء دراسة جدوى في شرق منطقة البحر الكاريبي بشأن الاستشعار من بعد وتكنولوجيات دعم اتخاذ القرار من أجل تحقيق الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية. وتضطلع اليونيدو حالياً في منطقة البحر الأبيض المتوسط بدراسة جدوى لإنشاء مركز لتنمية الأعمال التجارية بين الشمال والجنوب يركز على قطاع الصناعات البحرية. كما يجري النظر حالياً في أمر تطبيق هذا المفهوم على مناطق أخرى مثل منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهندي.

١٣ - الاتحاد البريدي العالمي

١٣٥ - سيوفر الاتحاد البريدي العالمي المساعدة في تنفيذ برنامج العمل في مجال الاتصالات وذلك في إطار المبادئ الموجهة لسياسات التعاون التي اعتمدها المؤتمر البريدي العالمي للفترة ١٩٩٦ - ٢٠٠٠. وقد قرر المؤتمر إعطاء الأولوية لأقل البلدان نمواً وبالتالي للبلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى. وقد طلب المؤتمر إلى أجهزة الاتحاد: (أ) اتخاذ التدابير الضرورية لتمكين الاتحاد من مواصلة تقديم المساعدة إلى أقل البلدان نمواً في مجال تنمية الخدمات البريدية؛ (ب) تخصيص أعلى نسبة ممكنة من موارد الاتحاد لأقل البلدان نمواً؛ (ج) الرصد المستمر للحالة العامة لمكاتب البريد في أقل البلدان نمواً وتقديم تقرير إليه في دورته المقبلة؛ (د) مساعدة أقل البلدان نمواً على تعزيز قدرتها على استمداد إيرادات إضافية من الطوابع والمحاسبة الدولية والخدمات الجديدة. وستستفيد من جميع هذه التدابير الدول الجزرية الصغيرة النامية المصنفة بوصفها من أقل البلدان نمواً. وفضلاً عن ذلك، أنشأ الاتحاد البريدي العالمي وظيفة مستشار إقليمي

لمنطقة البحر الكاريبي سيبدأ العمل بها في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وفي اجتماع المديرين العموميين لمكاتب البريد ومؤتمر الوزراء المسؤولين عن الخدمات البريدية في منطقة البحر الكاريبي في نيسان/أبريل ١٩٩٤، تقرر تكثيف الجهود الرامية إلى إنشاء اتحاد بريدي لمنطقة البحر الكاريبي، وذلك بتعاون ومساعدة من الاتحاد الأوروبي والمنظمات الإقليمية، وخاصة منتدى البحر الكاريبي لمجموعة دول افريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. ويرى الاتحاد البريدي العالمي إبلاغ المستشارين الإقليميين بالمساعدة التي ستقدم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٤ - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

١٣٦ - وفقا للسياسات والمعايير التي يتبعها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، في تقديم القروض عمد بصورة رئيسية إلى تمويل مشاريع وبرامج مصممة على وجه التخصيص لإنشاء أو توسيع أو تحسين نظم إنتاج الأغذية وتعزيز السياسات والمؤسسات ذات الصلة ضمن إطار الأولويات والاستراتيجيات الوطنية. ويسترشد الصندوق، لدى قيامه بتخصيص موارده، بالحاجة إلى زيادة إنتاج الأغذية في أفقر البلدان التي تعاني من نقص الأغذية وإمكانيات زيادة إنتاج الأغذية في بلدان نامية أخرى؛ وأهمية رفع مستوى التغذية السليمة لدى أفقر فئات السكان في البلدان النامية وتحسين ظروف معيشتهم. ونظرا إلى أن البلدان الجزرية الصغيرة النامية، الأعضاء في الصندوق، هي في معظمها بلدان فقيرة تعاني من نقص الأغذية فقد أولى الصندوق تنمية هذه البلدان اهتماما خاصا.

١٣٧ - وفي الفترة من سنة ١٩٧٨ إلى تموز/يوليه ١٩٩٥، قدم الصندوق للدول الجزرية الصغيرة النامية ٢٥ قرضا بلغ مجموعها ٤٤,٤ مليون من حقوق السحب الخاصة. وقدم ٨٠ في المائة من هذه الحقوق وفق شروط تساهلية جدا. وقدمت قروض أخرى نسبتها ١٦ في المائة وفق شروط متوسطة و ٤ في المائة وفق شروط عادية. وتبلغ نسبة هذه القروض نحو ١,٣ في المائة من مجموع ٢١٦,٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة هو مبلغ القروض البالغ عددها ٤١٣ قرضا والتي منحها الصندوق لـ ٤٠٢ من المشاريع في ١٠٤ من البلدان الأعضاء طوال السنوات الثلاث عشرة الماضية.

١٥ - الوكالة الدولية للطاقة الذرية

١٣٨ - يكثف المختبر البيئي البحري التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية جهوده في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويشترك في برامج رصد تجريبية (منها مثلا البرامج التي تستخدم فيها الشعب المرجانية بوصفها مسجلات تاريخية للملوثات الدقيقة) فضلا عن أنشطة بناء القدرات وضمان النوعية في الدول الجزرية الواقعة في منطقة البحر الكاريبي وشرق افريقيا. وتدعم الوكالة الدراسات التي تستخدم فيها تقنيات نظائرية ونبوية لدراسة الظروف التي كانت موجودة فيما مضى (المناخ، مستوى سطح البحر، التلوث) وفي توفير جداول زمنية لنشوء الجزر الصغيرة. ويرد ما قدمته المنظمة من معلومات متصلة بالمشاريع في

إضافة (A/50/422/Add.1)

دال - اللجان الإقليمية

١ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١٣٩ - اتخذت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إجراءات محددة في المجالات البرنامجية ذات الأولوية لتيسير تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وذلك على النحو الوارد أدناه.

(أ) النقل والاتصالات

١٤٠ - لا يزال مشروع اللجنة للنقل البحري بين الجزر، بالصورة التي أبلغ عنها من قبل (A/49/425) مستمرا. ويوجد ثمة مشروع إضافي بدأ للتو في وضع خيارات لسياسة ترمي إلى الاستعاضة عن السفن العتيقة في أساطيل جزر المحيط الهادئ.

(ب) الموارد السياحية

١٤١ - تبذل حاليا جهود خاصة لمساعدة بلدان المحيط الهادئ الجزرية في تعزيز القدرات الوطنية في مجال التخطيط السياحي المتكامل. وعقدت حلقة عمل بشأن التخطيط السياحي المتكامل في البلدان الجزرية الواقعة في المحيط الهادئ في بورت فيلا، فانواتو، في حزيران/يونيه ١٩٩٥. وسيكتمل في عام ١٩٩٥ وضع المبادئ التوجيهية للتخطيط السياحي المتكامل لهذه البلدان. وقد تواصلت الجهود المبذولة من أجل مساعدة هذه البلدان في تعزيز القدرات الوطنية على خلق مناخ استثماري ملائم في القطاع السياحي. وفي عام ١٩٩٥ نشرت دراسة بعنوان "التعاون الاستثماري والاقتصادي في القطاع السياحي في بلدان المحيط الهادئ الجزرية"^(٤) وكذلك دراسات بشأن الاستثمار الأجنبي في القطاع السياحي في ساموا وفانواتو. وقد أعد مشروع للإضطلاع بدراسة بشأن المسائل المتعلقة بحيازة الأراضي فيما يتصل بالتنمية السياحية في بلدان المحيط الهادئ الجزرية وهو ينتظر التمويل.

(ج) الكوارث الطبيعية والبيئية

١٤٢ - لا يزال التنسيق مستمرا مع أمانة العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية وإدارة المساعدة الإنسانية ومن أجل تحسين التأهب للكوارث الطبيعية والاستجابة لها في المحيط الهادئ.

(د) العلم والتكنولوجيا

١٤٣ - إن دول المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية غنية بالموارد الطبيعية ويلزم استخدام تكنولوجيا الفضاء في إنجاز رصد ملائم لهذه الموارد. ومن أجل نشر هذه التكنولوجيا، عقدت في سوافا بنيجي من ١٣ إلى ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٥ حلقة عمل في مجال الاستشعار من بعد/نظم المعلومات الجغرافية للموارد البرية والبحرية وإدارة البيئة في منطقة المحيط الهادئ. وحضر هذه الحلقة مشاركون من ١٨ بلدا، ١٤ منها هي من دول المحيط الهادئ الجزرية الصغيرة النامية. وكان الهدف من عقد حلقة العمل هذه إطلاع كبار

المسؤولين على التطورات الجديدة في تطبيقات الاستشعار من بعد/نظم المعلومات الجغرافية وصياغة خطة عمل على الصعيد دون الإقليمي وتعزيز استخدام تكنولوجيا الاستشعار من بعد ونظم المعلومات الجغرافية لأغراض التنمية. وتم أيضا وضع مشروع مجموعة تتكون من ثمانية مشاريع تتناول تطبيقات في فروع شتى، والتدريب والحصول على البيانات، وذلك لمواصلة التنفيذ في إطار البرنامج الإقليمي للتطبيقات الفضائية وذلك بدعم مالي من الجهات المانحة.

١٤٤ - وقد بدأ المؤتمر الوزاري المعني باستخدام التطبيقات الفضائية لأغراض التنمية في آسيا والمحيط الهادئ الذي عقد في بيجين في عام ١٩٩٢ بتنفيذ البرنامج الإقليمي، لاستخدام التطبيقات الفضائية لأغراض التنمية المستدامة، وهو يضم مجالات برنامجية محددة مصممة على نحو يجعلها ملائمة لاحتياجات البلدان الجزرية وللحالات الخاصة بها.

(هـ) الموارد من الأراضي

١٤٥ - تتسم معظم البلدان الجزرية الصغيرة النامية بمحدودية الموارد من الأراضي وبالاعتماد على قطاعي الزراعة ومصائد الأسماك في كسب الرزق. ولزيادة كفاءة القطاع الزراعي، تقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ بتعزيز التنمية الزراعية والريفية المستدامة من خلال بناء قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال تخطيط وتنفيذ الأنشطة الإنمائية الريفية. وتوفر فضلا عن ذلك، خدمات استشارية من أجل ترويج استخدام المواد الكيميائية الزراعية على نحو غير ضار بالبيئة. ولا يزال نشر المعلومات عن المواد الكيميائية الزراعية مستمرا؛ وتشمل هذه المعلومات التطورات الجديدة في مجال المواد الكيميائية الزراعية، وحالات الأسواق والأسعار وحماية الموارد من الأراضي. ويجري وضع خطط لدراسات ترمي إلى التعرف على الموارد المتاحة من الأراضي واستخدامها على نحو ملائم. وستساعد التوصيات المنبثقة عن هذه الدراسات الحكومات في مجال صياغة السياسات.

(و) المؤسسات الوطنية والقدرات الإدارية

١٤٦ - يجري حاليا وضع برنامج عمل يركز على مسائل التنمية المستدامة وإدماجها في عملية صنع القرار الاقتصادي والهدف من المشروع العام هو تقديم المساعدة الفنية فيما يتطلبه إدماج الاعتبارات البيئية في عمليات صنع القرار على صعيد الاقتصاد الكلي من تنظيم مؤسسي وطرائق وضع السياسات. ويشمل المشروع البلدان الجزرية الواقعة في المحيط الهادئ، فضلا عن بعض البلدان النامية الأخرى في آسيا. ومن المقترح إجراء دراسات قطرية وتنظيم حلقات عمل على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي لتشاطر الخبرات. ومن الأبحاث المضطلع بها لدعم انجاز ذلك دراسة حالة فردية تتناول بلدين من بلدان المحيط الهادئ الجزرية بشأن صياغة وتنفيذ سياسات ترمي إلى تشجيع التنمية المستدامة بالتركيز على النمو السكاني وحركة السكان، والتحضر، والتجارة الدولية، والانتاج الزراعي، والطاقة، وتكاليف النقل.

١٤٧ - ويوفر مركز عمليات المحيط الهادئ التابع للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ المساعدة للبرنامج البيئي الإقليمي لمنطقة جنوب المحيط الهادئ في تنفيذ برنامجها المتعلق ببناء القدرات

للقرن ٢١، بما في ذلك تصميم حلقات العمل وتنفيذها. وفضلا عن ذلك، يعمل المركز من أجل جعل جوهر هذا التدريب جزءاً من أنشطة أخرى كالخدمات الاستشارية المقدمة إلى البلدان الجزرية الصغيرة بشأن تمويل التنمية والتخطيط الإقليمي والوطني. ويوفر المركز أيضاً خدمات استشارية إلى لجنة جنوب المحيط الهادئ ومحفل جنوب المحيط الهادئ، تشمل تقديم توصيات لترشيد إدارة الموارد البحرية بين محفل جنوب المحيط الهادئ ووكالة مصائد الأسماك التابعة له ولجنة جنوب المحيط الهادئ لعلوم الأرض التطبيقية.

(ز) تنمية الموارد البشرية

١٤٨ - تقوم أمانة اللجنة حالياً بتنفيذ برنامج في موضوع "الوصول إلى الفقراء من خلال التعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية في مجالي تخطيط خدمات تنمية الموارد البشرية وتقديم هذه الخدمات". وكجزء من الأنشطة التي يضمها هذا البرنامج، من المقرر عقد حلقة عمل وطنية في بابوا غينيا الجديدة، الهدف منها هو تعزيز الروابط بين الوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية في تخطيط برامج تنمية الموارد البشرية وتنفيذها. وسيشارك في حلقة العمل هذه مسؤولون حكوميون وموظفون من المنظمات غير الحكومية يتولون مسؤولية تخطيط برامج تنمية الموارد البشرية وتنفيذها. وفضلا عن ذلك، وعملاً بقرار اللجنة ١٠/٥١ الذي اتخذ في ١ أيار/مايو ١٩٩٥، تجري أيضاً تعبئة الموارد اللازمة لإجراء دراسة جدوى بشأن إنشاء مركز تدريب على الصعيد دون الإقليمي في منطقة المحيط الهادئ للحد من الطلب على المخدرات.

١٤٩ - وتشرك أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ حالياً البلدان الجزرية الصغيرة في الأعمال التحضيرية الإقليمية للموئل الثاني. وفي متابعته من خلال دعوتها إلى التصدي لشواغلها الخاصة بها وصياغة الأنشطة المناسبة في المنتدى الحضري الثاني لآسيا والمحيط الهادئ. ويجري تشجيع السلطات المحلية من البلدان الجزرية الصغيرة على أن تنضم - كما فعل بعضها من قبل - إلى شبكة السلطات المحلية لإدارة المستوطنات البشرية، التي تقدم للجنة من خلالها المساعدة في مجال الإدارة الحضرية.

١٥٠ - وفضلا عن ذلك، يتم حالياً إجراء دراسة للموارد من الأيدي العاملة البحرية في منطقة اللجنة، الغرض منها تحديد الاحتياجات من الملاحين المؤهلين والمدربين وتوافرهم، وذلك لسد النقص العالمي المتزايد في هذا المجال. وستبرز هذه الدراسة إمكانيات تشغيل ملاحين من البلدان الجزرية الصغيرة النامية، والفوائد الاقتصادية التي يمكن أن تستمد من تدريب وتوفير ملاحين لعمليات الشحن بالسفن على الصعيد الدولي.

٢ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

(أ) الموارد الساحلية والبحرية

١٥١ - تعد اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مشروع اقتراح بشأن عناصر ومكونات المعلومات الأساسية الأربعة الموجهة نحو المحافظة على منطقة الساحل وهي توافر المعلومات وطرق توصيلها الفعالة، والاستجابة لاحتياجات المستعملين، واستخدامها بصورة فعالة. ولتحقيق هذه الغاية، سيضع المشروع آلية لإتاحة وصول الأفراد والمجموعات إلى المعلومات المتصلة بالبيئة، والتي أدمجت مع مؤشرات تتعلق بصنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية في بلدان منطقة الكاريبي. وسيسهّم المشروع أيضا في تعزيز النظام الإلكتروني لتبادل المعلومات البيئية التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوصفه أداة فعالة لتوصيل المعلومات، والاستجابة لطلب القطاعين العام والخاص من أجل استخدام تلك المعلومات استخداما فعالا.

(ب) موارد الطاقة

١٥٢ - عقد مركز البيئة والتنمية في جامعة جزر الهند الغربية والمجلس الكاريبي للعلم والتكنولوجيا، بالاشتراك مع منظمة اليونسكو، حلقة عمل إقليمية رفيعة المستوى بشأن تكنولوجيات الطاقة المتجددة، (سانت لوسيا، ٥ - ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤)، لمناقشة دور الطاقة المتجددة في عملية التنمية في المنطقة، في سياق التنمية المستدامة. وقد ركزت الوفود التي اشتركت في الاجتماع على نطاق استغلال الطاقة المتجددة مقابل مصادر الطاقة التقليدية، فضلا عن الحاجة إلى تحسين الحوار والوعي بالمشاكل المتصلة بالموضوع، التي يواجهها المستعملون الرئيسيون للطاقة. واعتمد الاجتماع سياسة نموذجية للطاقة واتخذ قرارا بشأن الطاقة المتجددة. وقد جمعت حلقة العمل مشتركين من البلدان الأعضاء فضلا عن ممثلين لصناعات كثيرة تقوم على الطاقة، وتشترك في إنتاج الطاقة واستخدامها.

(ج) الموارد السياحية

١٥٣ - تواصل اللجنة عملها في هذه المجالات على النحو الذي سبق بيانه (A/49/425 و Add.1). وتشمل الأعمال الإضافية في مجال السياحة المستدامة إعداد فصول لكتاب دراسي وإجراء بحوث عن الصكوك الاقتصادية لتنمية السياحة.

(د) المؤسسات الوطنية والقدرات الإدارية

١٥٤ - تضطلع الأمانة بدراسة نقدية عن توافر المعلومات البيئية في منطقة البحر الكاريبي، كما تجري تقييما للآثار المترتبة على التخطيط واتخاذ القرارات، باعتبار ذلك جزءا من برنامج عملها لفترة السنتين. والهدف من قاعدة البيانات البيئية هذه هو زيادة وعي الدول الأعضاء بالأعمال التي تتم في مجال البيئة والتنمية. وستسعى الأمانة إلى تنظيم الإحصاءات البيئية للمنطقة، كما ستعد دليلا عن مصادر المعلومات.

١٥٥ - ولكي تركز أمانة اللجنة على المواضيع المنبثقة عن المؤتمر العالمي وعلى اضطلاعها بولايتها نحو زيادة التعاون في نصف الكرة الغربي، أدرجت في برنامج عملها برنامجين فرعيين جديدين بشأن: تعزيز

التعاون فيما بين البلدان الأعضاء في مجلس التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي، وبين منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية والبلدان الجزرية النامية. وسيركز كلا البرنامجين الفرعيين على تعزيز التعاون في المجالات التنفيذية والقطاعية فيما بين البلدان الأعضاء في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا اللاتينية. وسيشمل برنامج عمل اللجنة أيضا احتياجات بلدان منطقة البحر الكاريبي غير المستقلة، وسيتم تناولها في الإطار العام لتحليل المواضيع المتصلة بالبلدان الجزرية النامية في المنطقة دون الإقليمية وفي إطار استعراض المبادرات المتخذة لتعزيز التكامل بين البلدان الأعضاء في مجلس التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي في الإطار الأوسع لمنطقة البحر الكاريبي فضلا عن البلدان الأخرى في أمريكا اللاتينية.

(هـ) المؤسسات الإقليمية والتعاون التقني

١٥٦ - عقدت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة ومركز البيئة والتنمية في جامعة جزر الهند الغربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اجتماعا لمجموعة من الخبراء بشأن تنفيذ برنامج العمل في أيار/مايو ١٩٩٥ لمناقشة القيود التي تعوق التنفيذ الفعال وللتفاق على مجالات العمل ذات الأولوية. وحدد الاجتماع أولويات منطقة البحر الكاريبي القطاعية العاجلة من أجل التوصل إلى وضع ترتيبات مؤسسية بشأن التنسيق الإقليمي، في مجالات الأولوية التالية، ضمن مجالات أخرى: "إدارة النفايات"، و "الموارد من الأراضي"، و "الموارد الساحلية والبحرية"، و "الكوارث الطبيعية والبيئية".

١٥٧ - وبدأت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الاضطلاع بأنشطة من شأنها أن تعزز التعاون والتنسيق مع المؤسسات الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى. وتحقيقا لهذه الغاية، يجري تعاون نشط مع جامعة جزر الهند الغربية والخطة البيئية لمنطقة البحر الكاريبي التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، من أجل تنفيذ الأعمال الميدانية المتعلقة بالبيئة والتنمية. وقد وقعت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مذكرات تفاهم مع كل من الاتحاد الكاريبي وجامعة جزر الهند الغربية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث.

(و) العلم والتكنولوجيا

١٥٨ - تستجيب اللجنة لبرنامج العمل من خلال أنشطة يتم الاضطلاع بها برعاية المجلس الكاريبي للعلم والتكنولوجيا. ويقدم المجلس المساعدة إلى البلدان الأعضاء في سياق جهودها لوضع سياسة عامة للعلم والتكنولوجيا، ولزيادة قدراتها الوطنية في مجال العلم والتكنولوجيا.

(ز) المؤسسات الوطنية والقدرات الإدارية

١٥٩ - تواصل اللجنة إعداد برنامجها المتعلق بجمع المعلومات ونشرها. وقد أنشأت مجموعة للاتصالات، تؤكد على استخدام النظام الإلكتروني لتبادل المعلومات التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الأمم المتحدة. ويسمح هذا النظام بالوصول إلى أكثر من ٣٣ مكتبة. وقد تم ربطه بقواعد البيانات الخارجية ونظم المعلومات الأخرى عن طريق شبكة 'انترنت'.

(ح) تنمية الموارد البشرية

١٦٠ - ينفذ المقرر دون الإقليمي للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الوقت الراهن مشروعاً بشأن إدماج السياسات السكانية في التخطيط الإنمائي لمنطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية. ويشمل هذا المشروع إعداد دراسة عن أنماط هجرة شعوب منطقة البحر الكاريبي، ودراسة عن خصوبة المراهقين في بلدان مختارة في منطقة البحر الكاريبي. وقدم مشروع إقليمي بشأن تعليم وتدريب وتوظيف الأمهات اللاتي في سن المراهقة في منطقة البحر الكاريبي مساعدة إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان من أجل تمويله. وعقد المجلس الكاريبي للعلم والتكنولوجيا حلقة عمل تدريبية للعلماء في المنطقة بشأن إعداد المشاريع وإدارتها، كما نظم مركز وثائق منطقة البحر الكاريبي حلقات عمل تدريبية لاستخدام خدمات الوثائق المحوسبة/النظم المتكاملة لمجموعات المعلومات، ونظم تشغيل النظام الإلكتروني لتبادل المعلومات التابع للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

١٦١ - واضطلعت اللجنة أيضاً بأنشطة تتعلق بإدماج المرأة في التنمية، مع تركيز الاهتمام على طائفة من المواضيع ذات الأهمية الخاصة المتعلقة بتنمية المرأة في منطقة البحر الكاريبي فضلاً عن إدماج الاهتمامات والمواضيع السكانية في تصميم خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وبالإضافة إلى ذلك تواصلت اللجنة أعمالها بالتعاون الوثيق مع المنظمات غير الحكومية الإقليمية والوطنية وتقدم لها الدعم التقني اللازم من أجل إعداد برامج عملها.

٣ - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

١٦٢ - تواصلت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أنشطتها على النحو السابق بيانه (A/49/425 و Add.1). وبالإضافة إلى ذلك، تجري مشاورات بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المستوى القطري، من أجل إمكانية القيام بأنشطة مشتركة ترمي إلى تحديد مجالات بناء القدرة البشرية والمؤسسية البالغة الأهمية على النحو المقترح في الفقرة ١٢٩ من برنامج العمل، وذلك في إطار حلقات العمل الوطنية في الدول الجزرية الصغيرة النامية الأفريقية الخمس. وستستفيد هذه الأنشطة من أنشطة برنامج العمل الإطاري الجاري الذي تنفذه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل بناء واستغلال القدرات البالغة الأهمية الموجودة في أفريقيا. وسينصب التركيز على بناء القدرة في المجالات التالية: (أ) الاقتصادات البيئية ومحاسبة الموارد؛ (ب) تقييم الأثر؛ (ج) إعداد أطر تشريعية مناسبة؛ (د) تقييم نواحي الضعف؛ و (هـ) تعبئة الموارد. وتجري مشاورات أيضاً بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل إعداد حلقة عمل إقليمية مشتركة بشأن الأولويات التي لم يتم الوفاء بها في إطار برنامج العمل في أفريقيا. وستعقد حلقة عمل إقليمية ينظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال عام ١٩٩٥ لدراسة تقرير عن تقييم الأولويات التي لم يتم الوفاء بها، فضلاً عن إعداد إطار لبرنامج عمل إقليمي أفريقي للدول الجزرية الصغيرة النامية. ويستجيب عدد من برامج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالفعل لبعض عناصر في برنامج العمل العالمي. وترد إضافة لهذا التقرير معلومات عن المساعدة التقنية التي تقدمها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية الأفريقية (A/50/422/Add.1).

٤ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

١٦٣ - تواصل اللجنة الاقتصادية لأوروبا أنشطتها على النحو السابق بيانه (A/49/425 و Add.1).

٥ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

١٦٤ - أشارت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا إلى أنها تشترك في إدارة العرض والطلب المتعلقين بالموارد المائية في البحرين التي تعتمد على المياه الجوفية بصفة رئيسية من أجل الحصول على إمداداتها من المياه، وتستكمل ذلك بإزالة ملوحة مياه البحر مع قدر من معالجة المجاري المائية.

ثانيا - الترتيبات المؤسسية

ألف - الأمم المتحدة

١ - إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة

١٦٥ - تضطلع شعبة التنمية المستدامة في إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بالمسؤوليات المتصلة بتنفيذ برنامج العمل وبمتابعة المؤتمر العالمي.

١٦٦ - ووفقا لقرار الجمعية العامة ١٢٢/٤٩، أنشئت داخل شعبة التنمية المستدامة وحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية. والوحدة مسؤولة أساسا عن أربع مهام واسعة النطاق هي (أ) توفير الدعم الفني من قبل الأمانة للعمليات الحكومية الدولية والعمليات المشتركة بين الوكالات والمتعلقة برصد واستعراض وتنسيق تنفيذ برنامج العمل؛ (ب) العمل كنقطة اتصال أو مركز تنسيق للحكومات، والأجهزة والبرامج والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بمتابعة المؤتمر العالمي وتنفيذ برنامج العمل؛ (ج) إعداد تقارير تقدم إلى لجنة التنمية المستدامة والهيئات الأخرى ذات الصلة عن تنفيذ برنامج العمل؛ (د) تقديم الدعم اللازم حسب الاقتضاء، إلى الأنشطة الأخرى المنبثقة عن برنامج العمل. ويعمل في الوحدة في الوقت الراهن موظفون يرأسهم رئيس الوحدة وموظف للتنمية المستدامة من الفئة الفنية، يدعمها موظف من فئة الخدمات العامة. وتعمل الوحدة بوصفها مركز تنسيق داخل الإدارة بشأن المسائل المتصلة ببرنامج العمل وقد أوكلت إليها المسؤوليات المبينة أعلاه. وتقوم الإدارة بتنسيق تنفيذ برنامج العمل عن طريق لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات، التي اتخذت أثناء اجتماعها السادس (جنيف، تموز/يوليه ١٩٩٥) مقررات بناء على توصيات الإدارة بشأن طرائق التنسيق على صعيد المنظومة.

٢ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

١٦٧ - يعترف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وضع ترتيبات مؤسسية جديدة لتنفيذ جوانب برنامج العمل التي تدخل ضمن ولايته عندما يتم تعزيز قدرته.

٣ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة

١٦٨ - لم توضع أي ترتيبات مؤسسية جديدة منذ أن وضعت تلك التي وردت الإشارة إليها من قبل (انظر A/49/425 و Add.1). وقد عين برنامج الأمم المتحدة للبيئة مركز تنسيق للمؤتمر العالمي ولأنشطة متابعته، بما في ذلك تنفيذ برنامج العمل. وفي عام ١٩٩٣، وبعد المؤتمر العالمي مباشرة، أنشئت فرقة عمل مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل. ومن المتوقع أن تشرف فرقة العمل على إعداد نهج برامجي لتنفيذ أنشطة الدول الجزرية الصغيرة النامية في إطار برنامج عمل الأمم المتحدة للبيئة في الفترة ١٩٩٦/١٩٩٧.

٤ - مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

١٦٩ - عين الموئل مركز تنسيق من أجل متابعة أنشطة تنفيذ برنامج العمل. وتوجد ثمة فرقة عمل مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والموئل، معنية بالدول الجزرية الصغيرة النامية تعمل بنشاط من أجل تنسيق السياسات والاستراتيجيات المشتركة بين الوكالات بغية تنفيذ أنشطة ترمي إلى دعم التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

باء - الصناديق والبرامج

١ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٧٠ - عينت الوحدة الخاصة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من أجل العمل، داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تنسيق متابعة تنفيذ برنامج العمل. وستعمل الوحدة، بهذه الصفة، بالتعاون الوثيق مع مختلف مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المقر ومع المكاتب القطرية التابعة للبرنامج، المسؤولة عن الدول الجزرية الصغيرة النامية، من أجل ضمان فعالية أنشطة المتابعة.

٢ - صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٧١ - لا يتوخى صندوق الأمم المتحدة للسكان اتخاذ أية ترتيبات مؤسسية جديدة متوخاة لتنفيذ برنامج العمل في نطاق المجالات المتصلة بولايته.

٣ - منظمة الأمم المتحدة للطفولة

١٧٢ - ستستخدم اليونيسيف ترتيباتها المؤسسية القائمة لدعم تنفيذ برنامج العمل. وبالإضافة إلى ذلك، تم انشاء مركز تنسيق داخل وحدة شؤون البيئة لتيسير تنسيق الأنشطة المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وتعكس هذه الترتيبات استجابات المنظمة لجدول أعمال القرن ٢١ الذي له ما يناظره في برنامج العمل.

٤ - برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

١٧٣ - سيقوم برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات بتنفيذ برنامج العمل عن طريق ترتيباته المؤسسية القائمة.

جيم - الوكالات المتخصصة

١ - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة

١٧٤ - أدمج المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة توصيات برنامج العمل في برنامج عمل المنظمة، وأنشأ مكتبين دون إقليميين، أحدهما لمنطقة جنوب المحيط الهادئ والآخر لمنطقة البحر الكاريبي.

٢ - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

١٧٥ - قبل عقد المؤتمر العالمي، أنشأ المدير العام لليونسكو، داخل مكتب العلاقات الخارجية، مركزاً لتنسيق العلاقات مع الدول الجزرية الصغيرة. وسيتولى مركز التنسيق هذا مسؤولية تيسير العلاقات مع الدول الجزرية الصغيرة النامية في جميع المسائل المتصلة بمتابعة المؤتمر العالمي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مدير مكتب تنسيق البرامج البيئية، كجزء من مسؤوليته التنسيقية العامة فيما يتعلق بمتابعة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، سيكون مسؤولاً أيضاً عن متابعة المؤتمر العالمي من حيث كفاءة التنسيق البرنامجي الفعال داخل الوكالات وفيما بينها.

٣ - منظمة الصحة العالمية

١٧٦ - تقوم منظمة الصحة العالمية عن طريق مقر المنظمة ومكاتبها الإقليمية، بتنفيذ الاستراتيجية العالمية للمنظمة وبرنامج العمل المتصل بها. ويعتبر المكتب الإقليمي للأمريكتين والمكتب الإقليمي لغربي المحيط الهادئ المكتبين الرئيسيين اللذين يعنيان على مستوى العمليات، بالدول الجزرية الصغيرة النامية، نظراً إلى قربهما من منطقتي البحر الكاريبي وجنوب المحيط الهادئ على التوالي. وأنشأ مكتب غربي المحيط الهادئ

مؤخرا وحدة للصحة البيئية في فيجي تتولى التركيز على المشاكل التي تواجهها البلدان الجزرية في المحيط الهادئ وتشارك أيضا مكاتب منظمة الصحة العالمية في أفريقيا، وجنوب شرق آسيا وشرق البحر الأبيض المتوسط في دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تقع داخل مناطق عملياتها. وتم أيضا إنشاء شعبة جديدة للعمل في حالات الطوارئ وفي الحالات الإنسانية، وتهدف إلى تعزيز قدرات منظمة الصحة العالمية في مجال الكوارث الطبيعية والبيئية. وبالإضافة إلى ذلك، تم تعيين موظف معاون من الفئة الفنية (مهندس بيئي) في ساموا لتوفير تعاون أوثق أيضا مع ساموا الأمريكية، وجزر كوك، ونيوي وتوكيلاو. وتبذل، حاليا، الجهود من أجل تعيين موظف معاون من الفئة الفنية يتمتع بالمهارات اللازمة وبمعرفة بيئية، في فانواتو وولايات ميكرونيزيا الموحدة من أجل توفير الدعم اللازم لأنشطة توفير المياه والمرافق الصحية المجتمعية، فضلا عن الأنشطة الصحية البيئية الأخرى.

٤ - البنك الدولي

١٧٧ - توفر الترتيبات المؤسسية القائمة لدى البنك الدولي المساعدة اللازمة لتنفيذ برنامج العمل. وقد تم تعيين مركز تنسيق مؤسسي للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٥ - صندوق النقد الدولي

١٧٨ - لا يتوخى صندوق النقد الدولي اتخاذ أي ترتيبات مؤسسية خاصة، لأن المجالات الموضوعية لبرنامج العمل تقع خارج ولايته المباشرة.

٦ - منظمة الطيران المدني الدولي

١٧٩ - ستدعم منظمة الطيران المدني الدولي تنفيذ برنامج العمل عن طريق ترتيباتها المؤسسية القائمة.

٧ - الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية

١٨٠ - يقوم مكتب تنمية الاتصالات السلكية واللاسلكية، وهو الفرع المعني بالتنمية داخل الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، بوضع برامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية. ولمكتب تنمية الاتصالات السلكية واللاسلكية مكاتب إقليمية ودون إقليمية في الأمريكتين، وفي آسيا والمحيط الهادئ وأفريقيا. وسيقوم مكتب المنطقة الكائن في بربادوس بخدمة منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية، في حين أن مكتب المنطقة الكائن في جاكرتا سيقوم بخدمة منطقة المحيط الهادئ. وسيجري تنسيق الأنشطة في مقر الاتحاد في جنيف، حيث سيتم إنشاء مركز تنسيق معني بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

٨ - مركز التجارة الدولية

١٨١ - يخطط مركز التجارة الدولية وينفذ أنشطة المساعدة المقدمة الى الدول الجزرية الصغيرة النامية، مستخدماً بصورة رئيسية موارد هيكله المؤسسي القائم، تكملها أموال من خارج الميزانية، عند توافرها. ولا يتوخى المركز اتخاذ أي ترتيبات مؤسسية جديدة لتنفيذ برنامج العمل في المجالات المتصلة بولايته.

٩ - المنظمة البحرية الدولية

١٨٢ - تتواصل الجهود المبذولة لإنشاء شبكتين إقليميتين للتنسيق البحري، في منطقتي شرق أفريقيا وجنوبها، وجنوب المحيط الهادئ. وفي حالة إنشاء هاتين الشبكتين، سيستفيد منهما عدد من الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٠ - المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

١٨٣ - الترتيبات المؤسسية للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية لدعم برنامج العمل، ترد، قدر الإمكان، في برامجها العلمية والتقنية القائمة. وقد عينت المنظمة مدير إدارة الرصد الجوي العالمي ليكون محور الاتصال من أجل تنفيذ برنامج العمل.

١١ - المنظمة العالمية للملكية الفكرية

١٨٤ - ستستخدم المنظمة العالمية للملكية الفكرية ترتيباتها المؤسسية القائمة لدعم تنفيذ برنامج العمل.

١٢ - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

١٨٥ - ستقوم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بتنفيذ برنامج العمل، في نطاق ترتيباتها المؤسسية القائمة.

١٣ - الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

١٨٦ - ستقدم الترتيبات المؤسسية القائمة للصندوق الدولي للتنمية الزراعية الدعم لتنفيذ برنامج العمل.

دال - اللجان الإقليمية

١ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

١٨٧ - توجد في منطقة آسيا والمحيط الهادئ بالفعل آلية للتشاور وتجميع الموارد المحدودة عن طريق التعاون الإقليمي بين هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الحكومية الدولية والجهات المانحة الثنائية والمنظمات الدولية، وذلك عن طريق لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٤، نظرت هذه اللجنة المشتركة بين الوكالات في نتائج المؤتمر العالمي، وقررت أن تسهل تنسيق وتنفيذ برنامج العمل، على النحو المطلوب في الفقرة ١٢٢ من برنامج العمل. وفي هذا السياق، تم الاتفاق على أن يستعرض الفريق العامل التابع للجنة المشتركة بين الوكالات مجالات الأولوية من برنامج العمل ويحدد المشاريع المقرر لتنفيذها بصورة مشتركة بين أعضاء اللجنة. وكما أنشأت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ هيئة خاصة تعنى بالدول الجزرية في المحيط الهادئ، لتسهيل المشاورات الجارية مع تلك الدول.

١٨٨ - وبالإضافة الى ذلك، أنشأت اللجنة المذكورة مركز عمليات المحيط الهادئ التابع للجنة، في بورت فيلا، فانواتو، مزودا بعدد صغير من الموظفين الأساسيين. وتتاح الخبرة الفنية من اللجنة للدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، عن طريق ذلك المركز. كما يتعاون المركز في تنفيذ برامج، مع شعب فنية مختلفة تابعة للجنة ومع منظمات إقليمية أخرى في جنوب المحيط الهادئ، بما في ذلك محفل جنوب المحيط الهادئ، ووكالة مصائد الأسماك لمحفل جنوب المحيط الهادئ، ولجنة جنوب المحيط الهادئ، ولجنة المحيط الهادئ لعلوم الجغرافيا التطبيقية، وبرنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ، وجامعة جنوب المحيط الهادئ، وبرنامج تنمية جزر المحيط الهادئ ومجلس السياحة في منطقة جنوب المحيط الهادئ. ويجري حاليا بذل جهود لتعزيز قدرة مركز عمليات المحيط الهادئ على تقديم المساعدة التقنية الى البلدان الأعضاء.

٢ - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

١٨٩ - أنشطة هذه اللجنة، فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية، يشارك فيها مقرها دول الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي في ترينيداد وتوباغو، وكذلك برنامج عمل شعبة الموارد الطبيعية والطاقة في اللجنة. وتحمل أمانة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي/لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي مسؤولية توجيه وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدان منطقة البحر الكاريبي، التي هي أعضاء في لجنة التنمية والتعاون لمنطقة البحر الكاريبي، ومعظم هؤلاء الأعضاء من الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويجري حاليا إنجاز جانب أساسي من هذا البرنامج عن طريق العناصر البرنامجية المتعلقة بالبيئة والتنمية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي اجتماع إقليمي عقد للنظر في حالة تنفيذ برنامج

العمل كلفت الأمانة بأن تقوم، بالاشتراك مع لجنة منطقة البحر الكاريبي التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بإنشاء آلية تنسيق إقليمية لدعم تنفيذ برنامج العمل.

٣ - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

١٩٠ - يمكن للترتيبات المؤسسية القائمة للجنة الاقتصادية لأوروبا أن تقدم الدعم للأنشطة الرامية الى تنفيذ برنامج العمل وتيسر الاضطلاع بها. وستستمر أنشطة اللجنة الاقتصادية لأوروبا على النحو المبين من قبل (A/49/425 و Add.1).

٤ - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

١٩١ - ستسعى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، من أجل التنفيذ الفوري لبرنامج العمل، الى تنفيذ بعض إجراءاتها المقترحة في إطار البرامج الجارية والموارد القائمة. بيد أنه ستكون هناك حاجة الى موارد إضافية في مجالين، هما: تقديم الخدمات الاستشارية وبعثات جمع البيانات، والحلقات الدراسية وحلقات العمل التدريبية. وستكون هناك حاجة أيضا الى موارد إضافية من أجل التنسيق، بما في ذلك الحصول على الخبرات الاستشارية ومشاركة المرأة الأفريقية ومن أجل زيادة السبل المتاحة للحصول على الموارد في القطاعين الرسمي وغير الرسمي على السواء.

ثالثا - ملاحظات ختامية

١٩٢ - تشير الردود الموجزة أعلاه الى أن المؤسسات والهيئات ذات الصلة، في منظومة الأمم المتحدة، ملتزمة بتنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد أدرجت عناصر من برنامج العمل، تقع في نطاق اختصاص كل منها، في برامج عملها، وبدأت بتنفيذ مشاريع استجابة للأولويات المحددة في برنامج العمل. وعلمنا أن نطاق الأنشطة المضطلع بها يتفاوت بتفاوت المنظمات والهيئات حسب شمول ولاية كل منها لمجالات ذات الأولوية من برنامج العمل.

١٩٣ - والمعلومات الواردة في هذا التقرير وإضافته (A/50/422/Add.1)، عن خطط وبرامج منظومة الأمم المتحدة، وهي معلومات تضاف الى سابقتها الواردة في التقرير السابق (A/49/425 و Add.1)، توضح أن عدة منظمات وهيئات في منظومة الأمم المتحدة أعادت صياغة برامج عملها كاستجابة مباشرة لبنود برنامج العمل. وتظهر أيضا أن عدة وكالات منها وسعت نطاق خططها وبرامجها بعد تقديم ردودها عند إعداد التقرير السابق. ويتضمن هذا التقرير معلومات ترد لأول مرة عن أنشطة عدة منظمات: الاتحاد البريدي العالمي ومركز التجارة الدولية والعقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية وإدارة الشؤون الإنسانية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وجامعة الأمم المتحدة والمعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة؛ ويمثل الكثير من هذه الأنشطة مبادرات جديدة في إطار برنامج العمل.

١٩٤ - وتشمل أنشطة مؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة الجارية والمزمعة، في مجموعها كل المجالات البرنامجية - القطاعية أو المشتركة بين القطاعات - من برنامج العمل. وفي مجالات متعددة القطاعات مثل السياحة، وبالرغم من أن أنشطة أية منظمة أو هيئة واحدة لا تشمل جميع الأبعاد، فإن أنشطتها المتجمعة، إذا ما توافرت لها عنصر الاستدامة والتمويل الكافي، ستقطع شوطا بعيدا في سبيل تنفيذ أحكام برنامج العمل.

١٩٥ - وفي مجال التنسيق الإقليمي لتنفيذ برنامج العمل، أبلغت أربع هيئات إقليمية - هي اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا - أنها اتخذت مبادرات للاضطلاع بولاياتها. وعقدت اللجنة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اجتماعات إقليمية لتحديد الأولويات الإقليمية المباشرة، وأنشأت آليات تنسيق بالتعاون مع منظمات حكومية دولية إقليمية. وأبلغت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أنها تتشاور مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري، بشأن تنفيذ أنشطة مشتركة، كيما تحدد، عن طريق حلقات العمل الوطنية في الدول الجزرية الصغيرة النامية الأفريقية، الخمس، سبل بناء القدرات البشرية والمؤسسية وعقد حلقة عمل إقليمية مشتركة تتناول الأولويات الحالية في إطار برنامج العمل. وفيما يتصل بالتنسيق على الصعيد الدولي، أنشأت إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة آليات للتنسيق، على نطاق المنظومة، عن طريق لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات.

١٩٦ - وفيما يتصل بالمسؤوليات المحددة بموجب برنامج العمل، أبلغ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه يتابع بنشاط صقل شبكة معلومات الدول الجزرية الصغيرة النامية وبرنامج المساعدة التقنية للدول الجزرية الصغيرة النامية وإدخالهما حيز التشغيل، بالتشاور مع الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الأطراف المعنية. واتخذت الإدارة المبادرة، بالتعاون مع الأونكتاد، لتنظيم مناقشة لفريق تجرى أثناء الدورة، حول القضايا المتصلة بالتجارة التي تمس الدول الجزرية الصغيرة النامية واستكشاف أساليب يجري اتباعها من أجل إعداد مؤشر للقابلية للتأثر.

١٩٧ - ومن المتوقع أن يزداد تركيز الأنشطة التي تقوم بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في إطار برنامج العمل، على أساس المقررات التي تتخذها لجنة التنمية المستدامة، في دورتها الرابعة التي تعقد عام ١٩٩٦.

١٩٨ - وقد أفادت تسع من المؤسسات والهيئات التي تناولها هذا التقرير أنها ستنفذ برنامج العمل عن طريق الترتيبات المؤسسية القائمة. أما الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، فقد أشارا إلى أنهما بحاجة إلى موارد إضافية لإنشاء آليات مؤسسية جديدة ملائمة. وقد أنشأت جميع المنظمات الأخرى آليات جديدة، تختلف باختلاف المنظمات والهيئات للإشراف على تنفيذ برنامج العمل وتنسيقه.

الحواشي

(١) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع 94.I.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٣) تقرير المؤتمر الأقليمي للبلدان الجزرية الصغيرة المعني بالتنمية المستدامة والبيئة في مجالات الزراعة والأحراج ومصائد الأسماك، كرايست تشيرش، بربادوس، ٧ - ١٠ نيسان/أبريل ١٩٩٢ (روما، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ١٩٩٣)، الجزء الثالث.

(٤) استعراض السياحة للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، العدد ١٣ (ST/ESCAP/1386).

المرفق

قائمة المنظمات التي استجابت لطلب تقديم مدخلات لهذا التقرير

- ١ - منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
- ٢ - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة
- ٣ - منظمة الصحة العالمية
- ٤ - البنك الدولي
- ٥ - صندوق النقد الدولي
- ٦ - منظمة الطيران المدني الدولي
- ٧ - الاتحاد البريدي العالمي
- ٨ - المنظمة العالمية للأرصاد الجوية
- ٩ - الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية
- ١٠ - المنظمة البحرية الدولية
- ١١ - المنظمة العالمية للملكية الفكرية
- ١٢ - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
- ١٣ - الوكالة الدولية للطاقة الذرية
- ١٤ - مركز التجارة الدولية (الأونكتاد/ مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة "غات")
- ١٥ - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
- ١٦ - برنامج الأمم المتحدة للبيئة
- ١٧ - منظمة الأمم المتحدة للطفولة
- ١٨ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
- ١٩ - برنامج الأغذية العالمي
- ٢٠ - مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
- ٢١ - صندوق الأمم المتحدة للسكان

المرفق (تابع)

- ٢٢ برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات
- ٢٣ اللجنة الاقتصادية لأوروبا
- ٢٤ اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
- ٢٥ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ
- ٢٦ اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
- ٢٧ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
- ٢٨ جامعة الأمم المتحدة
- ٢٩ المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة
- ٣٠ إدارة الشؤون الإنسانية بالأمانة العامة للأمم المتحدة/العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية
- ٣١ اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.
